الجمهـورية الجـزائرية الديـمقراطية الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التـعليـم العـالي و البـحث العـلمـي
المـركـز الجـامـعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة
معهد العلوم الاقتصادية , التجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieu
et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire
Colonel Akli Mohand Oulhadj
Bouira

القسم :علوم اقتصادية
التخصص:نقود مالية و بنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

تحت عنوان

محاسبة البنوك

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من إعداد الطلبة:
- بلخير غنية
- قصابي سامية
- براني مليكة

تحت إشراف الأستاذ :
محمد سفير

السنة الجامعية2012/2011

دعاء

يارب علمني أن أحب الناس كما أحب نفسي

وعلمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب غيري

وعلمني أن التسامح هو اكبر مراتب القوة, و أن الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يارب إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ كرامتي

و إذا اسات إلى الناس فامنحني شجاعة الاعتذار

و اذا اساء الناس الي فامنحني شجاعة العفو

اللهم لاتدعني اصاب بالغرور اذانجحت و لا باليأس إذا فشلت ,ذكرني دائما ووفقني

لأشرب من ماء معزتك وأجول لذة المعرفة سر تقوى

امين

تشكرات

بادئ ذي بدء نشكر الله تعالى على نعمه الجليلة,انه تبارك و تعالى أمدنا بالصحة و القوة وكان لنا عونا و دعما ,نحمده عزوجل انه وهبنا التوفيق و السداد ومنحنا الرشد و الثبات لإعداد هذا البحث و نرجو آن يكون لنا ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة.

كما نود أن نتقدم بأحر تشكراتنا إلى كل من :

الأستاذ المشرف:**سفير محمد** على توجيهاته القيمة و نصائحه النفيسة.

كما لايفوتني أن أتقدم إلى السيد :**مراد حسين** بالشكر الخاص لمساندتنا في هذا العمل.

مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الاخضرية **صايم رشيد** لاستقباله لنا في تربصنا.

الأستاذين المؤطرين:السيدة سعدي سعاد(وكالة الاخضرية)،السيدة يحياوي(وكالة قاديرية).

موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية لكل من وكالتي الاخضرية و القاديرية و نخص

بالذكر كل :عمي سعيد,فاطمة الزهرة ,الاستاذة المحامية.

كما نتقدم بالشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهنا من صعوبات.فواجب شكرهم ونحن نخطوا خطواتنا الأولى غمار الحياة.إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و إلى كل من وقف على المنابر و أعطى حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا طيلة فترة التربص من قريب أو من بعيد بالكثير أو بالقليل حتى ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة عطرة.

كل هؤلاء نقول لهم:

"بارك الله لكم و جعلها في ميزان حسناتكم و جعل الجنة مثواكم".

وشكرا

إهداء

نحمد الله على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع الذي اهدي ثمرته إلى من قال فيهما الله تعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من سهرت الليالي وأفنت عمرها من اجل تربيتي وغمرتني بعطفها وحنانها إلى من انتظرت نجاحي بمشاعر الحزن والفرح إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها إلى أغلى ما املك **أمي أمي أمي** فاطمة حفظها الله وأطال في عمرها .

إلى الذي لا تعوضه كنوز الدنيا فلولاه لما أبصرت الحية إلى **روح أبي** الزكية الطاهرة

رحمه الله تعالى وادخله فسيح جناته وجعل روحه أضواء تنير دربي وحياتي .

إلى سندي و فخري في الدنيا ولا أحصي لهم فضلا إلى إخوتي : **كمال مراد محمد احمد رشيد يوسف** و زوجاتهم.

إلى من أحاطوني بالمحبة والدلال إلى من وجدتهم دوما ذخرا لي أخواتي الحبيبات : **نورة كريمة رشيدة حورية نبيلة** و أزواجهم

إلى أحبائي أولاد إخوتي وأخواتي : **إيمان خديجة أمينة صارة صارة دعاء نسرونة لينة زهرة ليديا ملاك أمين محمد أمين دودو سيد علي عماد مجيد إبراهيم مروان محمد رياض رياض وليد عبد الرءوف أيوب ريان**

إلى من أمضيت معهم أجمل اللحظات إلى من كانتا أروع واصدق واحن صديقتين عرفتهما إلى حبيبتا قلبي : **سامية فايزة**

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم و خاصة **: كريمة , شهيرة فوزية , جميلة ,مليكة ,راضية .**

إلى أغلى إنسان إلى قلبي ,إلى من أكن له كل الحب والوفاء....

غنية

إهداء

إلى حبيب قلبي و حمى روحي أنيس فؤادي وغوثي من الكرب....

إلى من في قلبي حبه و الإيمان به ضياء من غير لهب...بكل الشوق في قلبي اهدي لك هذا العمل يا ربي.

إلى نور الإبصار و ضيائها وحبيب القلوب ودوائها إليك حبيبي يا رسول الله –عليك أفضل و ازكي التسليم-.

إلى واحة أحلامي و سراج حياتي ...إلى نبع الحنان الصافي و الصدر الحنون الدافئ إليك أمي الغالية "فاطمة"

إلى تاج راسي و فخري وعوني في الحياة... إلى من يتعب لنرتاح و يشقى لنسعد أبي العزيز"محمد"

إلى أحباء قلبي و أشقاء روحي إخوتي:كريمة و زوجها محمد,ملكية و زوجها احمد,غنية و زوجها حميد,نصيرة و زوجها مرزاق,نوال وزوجها علي,حنان,بسمة,حبيبة.

إلى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة في ضحكته أخي العزيز:حميد و زوجته إيمان.

إلى تلك البراءة التي أدخلت البهجة إلى قلبي أحبائي:سفيان نسرين رياض مهدي مروان وسيم شهد.إلي صاحبة القلب الطيب الكبير و النوايا الصادقة"غنية"و إلي من رافقتنا في إعداد هذه المذكرة الاخت"ملكية".

إلى كل رفيقات دراستي و كانوا معي في درب العلم:شهرة وزوجها عبد القادر,جميلة وزوجها نسيم,فريدة وزوجها سعيد,فايزة,فوزية,جميلة,حياة,أسماء.....

سامية

إهداء

قال الله تعالى:"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنين".

الحمد لله حمدا يوافي نعمته ويكافئ مزيده و نشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

اهدي ثمرة جهدي إلى اعز ما املك في الوجود أمي وأبي اللذان انتظرا اللحظة بفارغ الصبر أطال الله بعمرهما.

و كذلك إلى سندي في الحياة إخوتي الأعزاء:عمر،مراد ،بوعلام ،عبد الله،أعمر،سليمان.

و أخواتي:فتيحة وزوجها مصطفى،وزوجة أخي وهيبة،و الصغيرة جميلة.

دون أن أنسى الكتكوتين:"إسماعيل" و "أسامة" و إلى المولود المنتظر"عمتي الصغيرة".و إلى كل الأهل و الأقارب:أخوالي و خالاتي، أعمامي و عماتي،و جدتي.

و أيضا إلى صديقاتي وزميلاتي في الدراسة:سامية، وافية،نصيرة،أسماء،شهرة ،فهيمة،أمال،فريدة،جميلة،وأقربهن إلى قلبي:أم الخير،حياة،صبرينة،سامية،غنية،أسماء

و أخيرا" اللهم أحفظ أحبتي وأظلهم بظلك و اجمعني بهم على مثابر من نوووور".

أمين

الفهرس

مقدمة عامة (أ،ب،ج)

الفصل الأول:مدخل إلى محاسبة البنوك

تمهيدا لفصل الأول

*المبحث الأول:المحاسبة بين المفهوم والأهمية

المطلب الأول:مفهوم المحاسبة ونشأتها.....2

المطلب الثاني:مبادئ المحاسبة.....3

المطلب الثالث: وظائف المحاسبة وفروعها.....4

المطلب الرابع: أهمية و أهداف المحاسبة.....6

*المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول البنوك

المطلب الأول:نشأة البنوك و مفهومها.....9

المطلب الثاني:انواع البنوك واهميتها.....12

المطلب الثالث:مصادر تمويل البنوك.....18

*المبحث الثالث:التنظيم الداخلي للبنوك أقسامه ومهام قسم المحاسبة

المطلب الاول :أهم المبادئ التي تطبق في التنظيم الداخلي للبنوك.....22

المطلب الثاني:الأقسام الخارجية للبنوك.....28

المطلب الثالث:الأقسام الداخلية للبنوك.....30

المطلب الرابع:مهام قسم المحاسبة.....32

خلاصة الفصل الاول

الفصل الثاني:المحاسبة البنكية

تمهيد الفصل الثاني

*المبحث الأول:ماهية المحاسبة البنكية

المطلب الأول:مفهوم المحاسبة البنكية.....35

المطلب الثاني:خصائص المحاسبة البنكية.....36

المطلب الثالث:الدفاتر المحاسبية في البنوك التجارية.....37

المطلب الرابع:كيفية استخدام الدفاتر المحاسبية في بنك تجاري.....39

*المبحث الثاني:تقديم المخطط المحاسبي البنكي

المطلب الأول:الإطار القانوني و التنظيمي للمخطط المحاسبي البنكي.....41

المطلب الثاني:خصائص المخطط المحاسبي البنكي.....42

المطلب الثالث:أهداف المخطط المحاسبي البنكي.....43

المطلب الرابع:مضمون ومكونات المخطط المحاسبي البنكي.....44

*المبحث الثالث:التسجيل المحاسبي للعمليات البنكية

المطلب الأول:التسجيل المحاسبي لعمليات البنك التجاري.....59

المطلب الثاني:التسجيل المحاسبي لعمليات قسم الاعتمادات المستندية وقسم

الأوراق المالية وقسم الأوراق التجارية.....67
المطلب الثالث:التسجيل المحاسبي لعمليات قسم خطابات الضمان وقسم الكمبيو وقسم المقاصة 75

المطلب الرابع:تحديد نتيجة الدورة المالية.....81
خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية
تمهيد الفصل الثالث
*المبحث الأول:بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
المطلب الأول:نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....84
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....87
المطلب الثلث:دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية 89
*المبحث الثاني:الدراسة الميدانية للوكالة البنكية 459 بالا خضرية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
المطلب الأول:نشأة الوكالة 459 91
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية 459.....92
المطلب الثالث:دراسة مختلف مصالح الوكالة 459.....93

*المبحث الثالث:التسجيل المحاسبي للعمليات التي تقوم بها الوكالة البنكية 459

المطلب الأول:التسجيل المحاسبي لعمليات الصندوق.....105

المطلب الثاني:التسجيل المحاسبي لصندوق التوفير.....108

المطلب الثالث:التسجيل المحاسبي لقسم القروض و الاقتراض.....111

المطلب الرابع:التسجيل المحاسبي لقسم الحسابات الجارية ومراكز

العملاء.....112

المطلب الخامس:تحديد النتيجة.....114

خلاصة الفصل الثالث

خاتمة عامة

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل اليومية العامة	35
02	الشكل النموذجي لدفتر الأستاذ	36
03	الشكل النموذجي لميزان المراجعة	36
04	مكونات الميزانية البنكية	52
05	نموذج خارج الميزانية	54
06	مكونات حسابات النتائج للبنك	56

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**أنواع البنوك**	15
02	**مصادر تمويل البنوك واستخداماتها**	19
03	**تفرعات المخطط المحاسبي البنكي**	46
04	**الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**	91
05	**الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية بالا خضرية 459**	95

المقدمة العامة

تلعب البنوك دورا هاما في اقتصاد أي بلد من البلدان حيث تمثل الركيزة الأساسية و الدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى و نموها،ومع مرور الزمن و تطور و تعدد المؤسسات و تحديد دورها أدى إلى توسع و نمو الدور الحيوي الذي يلعبه الجهاز البنكي خاصة في مجال الخدمات و التسهيلات البنكية التي يقدمها لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

و ترجع التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة إلى توسع و تعدد مهام البنك،و تفرع أقسامه ،وتوسع خدماته،ومن المراحل التي أحدثت تغييرا ملحوظا في طبيعة نشاطه هي مرحلة تحول الاقتصاد من اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد تلعب فيه النقود الدور الرئيسي.

ولقد أدت هذه التطورات إلى بروز أهمية كبرى لدور البنوك ،هذا الأخير تحدد و اخذ شكله الراهن نتيجة التحولات التي صاحبت تقسيم العمل و التخصص في الاقتصاد الحديث ،حيث تعد عملية جمع مدخرات الأفراد و إعادة استثمارها لتمويل العمليات و المشاريع الاقتصادية لمختلف القطاعات من أولى المهام التي تباشرها البنوك،ومن خلال ذلك يمكن تلخيص الدور الرئيسي للبنك على انه وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار و الاستثمار الذي يبحث عن تمويل،و لكي تتمكن من القيام بهذا الدور فهي تتطور باستمرار وذلك لتتكيف مع التقدم التقني في جميع المجالات و بالذات المالية و التجارية.

تمتاز العمليات البنكية بالتنوع و التعدد و ضرورة السرعة والدقة في التنفيذ و من هنا فان محاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة و الوضوح،كفيلة بإثبات القيود المتعلقة بهذه العمليات و تصنيف الحسابات و تبويبها بحيث يسهل استخراج البيانات و التقارير و المعلومات في كل وقت و سرعة كافية.

و تعتبر محاسبة البنوك تطبيقا لمبادئ المحاسبة المالية كما تتطلب المعرفة التامة بالأصول و القواعد المحاسبية المتعارف عليها مع التمعن و التدقيق في عملياتها و التطرق إلى التقنيات المميزة،و بالأخص في مجال استخدام الإعلام الآلي ،أصبح وقتنا هذا ضرورة ملحة و ذلك بسبب الخدمات المتعددة التي يساهم بها في التطبيقات البنكية المختلفة و يمكن للبنك التحكم في مستوي أدائه من خلال السياسات التي ينتهجها في تسيير أعماله و هما سياسة الودائع و سياسة الإقراض اللتان تمثلان الركيزة الأساسية و الجوهرية التي يقوم عليها البنك و يستمر في ظل مسايرة الأوضاع الاقتصادية و تطورها.

وبناءا على ما سبق نجد أن المحاسبة لها دور فعال في أداء البنك لخدماته المختلفة وفي دقة العمليات التي يقوم بها مع المحيط الخارجي (الزبائن،المؤسسات)حيث أن أداء البنك يلخص مدى نجاح وفعالية هذا الأخير ومدى محافظة البنوك على مكانها كوحدات اقتصادية هامة

ونظرا للأهمية الكبرى التي تحظى بها البنوك عامة والمحاسبة البنكية خاصة و مدى تأثير هذه الأخيرة على أداء البنك ،وتوضيح العلاقة التكاملية والأثر بينهما يمكن أن نطرح الإشكالية والمتمحورة حول التساؤل الجوهري التالي:

ما هي طبيعة المحاسبة في االبنوك؟ وما هي الطريقة المحاسبية المتبعة لمعالجة العمليات البنكية؟

ولتسهيل وتحديد الدراسة وضعنا مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي من خلال الإجابة عليها تتضح لنا خلفيات الموضوع وهي:

1/ماذا نقصد بالمحاسبة البنكية؟ وما هي خصائصها ومبادئها؟

2/ما هي مكونات المخطط المحاسبي البنكي ؟ وما هي مختلف القوائم المالية البنكية ؟

3/ما هي مختلف العمليات البنكية ،وكيف تتم معالجتها محاسبيا؟

الفرضيات:هناك عدة فرضيات نريد اختبارها في هذه الدراسة:

-البنوك هي مؤسسات مختصة بالتجارة الأموال،تقوم بعدة عمليات مالية.

-المحاسبة البنكية هي أداة فعالة تقوم على تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة المالية ،كما لها دور هام في تسيير مختلف العمليات.

-تثبت العمليات البنكية محاسبيا وفق قيود نظامية واضحة.

أسباب اختيار الموضوع:هناك عدة أسباب دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع و هي:

1-الأهمية الكبرى التي تمتاز بها البنوك بسبب حجم الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها.

2-قابلية الموضوع للدراسة والبحث .

3-الاطلاع على نوع جديد من المحاسبة.

4-إثراء مكتبة العلوم الاقتصادية.

أهداف الدراسة: ونهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع الوصول إلى النتائج التالية:

-معالجة موضوع المحاسبة في البنوك نظريا وعمليا.

-محاولة إظهار طبيعة المحاسبة المطبقة في البنوك.

-معرفة إمكانية الاعتماد على القوائم المالية والدفاتر المحاسبية.

المنهج المتبع:

انتهجنا في سرد وقائع هذا الموضوع المنهج الوصفي والتحليلي، ففي الجنب النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي كاستعراض كل من ماهية المحاسبة والبنوك وكذا المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة البنكية.

أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي في معالجة العمليات المحاسبية في البنك استنادا إلى الوثائق و المستندات المحاسبية،التي تعتبر كإثباتات محاسبية للعمليات البنكية.

محتوى الموضوع: من خلال الإطار المنهجي للخطة المتبعة فضلنا تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول تليهم خاتمة عامة نذكر فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة،حيث نتعرض في الفصل الأول عموميا حول المحاسبة والبنوك من حيث تعريف كل منهما و التعرض إلى مبادئ و مهام المحاسبة،أنواع المحاسبة و طبيعة عمل البنوك و أهدافها ،أما الفصل الثاني فنتناول فيه تعريف المحاسبة البنكية وخصائصها ،مبادئها مع ذكر أهم الدفاتر القوائم المالية وكذا المخطط المحاسبي البنكي وأهدافه.ونخصص الفصل الثالث و الأخير دراسة حالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (وكالة الاخضرية)حيث قمنا بتسجيل بعض العمليات التي تقوم بها الوكالة.

تمهيد الفصل الأول:

تلعب البنوك دورا كبيرا في الاقتصاديات الوطنية نظرا لكونها أحد أهم الأجهزة التي تساهم في تمويل و دعم النشاط الاقتصادي بأنواعه المختلفة، فتقوم بتجميع المدخرات و إعادة استثمارها، و لهذا السبب فإن جميع الدول و على رأس الخصوص الدول ذات النشاط الليبرالي أولتها (أعطتها)اهتماما بالغا و عليه سوف نخصص الفصل الأول لدراسة بعض العموميات عن المحاسبة من مفاهيم و مبادئ و مهام ثم نتطرق إلى البنوك، أنواعها و أنشطتها و التنظيم الداخلي للبنوك و أقسامه و مهام قسم المحاسبة في الأخير.

الفصل الأول : مدخل إلى المحاسبة و البنوك

المبحث الأول: المحاسبة بين المفهوم و الأهمية

إن المحاسبة في البنوك تتطلب من المحاسب فهما خاصا و عميقا لطبيعة العمليات المالية البنكية لكي يقوم باثباتها في السجلات و الدفاتر المحاسبية بشكل ينسجم مع الهدف من المحاسبة في هذا النشاط.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول : مفهوم المحاسبة و نشأتها و تطور المحاسبة

الفرع الأول: نشأة و تطور المحاسبة

ارتبطت نشأة المحاسبة و عمليات مسك الدفاتر نشأة التجارة و التبادل التجاري منذ القدم حيث يتعرف كل تاجر على العائد المادي من وراد تجارته و كذلك معرفة مقدار ما يملك و مقدار الإلتزامات التي عليه من خلال وظيفة المحاسبة و إن لم تكن تعرف بهذا فكان كل تاجر على سبيل المثال بحسب ربحه و خسارته،من خلال مقارنة تكلفة السلعة التي عنها مع القيمة أو السلعة التي حصل عليها مقابل التخلي عن السلعة التي كانت بحوزته، و مع التطور التجاري و تعدد الأعمال و تشبعها أصبح من الصعب أن يتذكر التجار جميع تفاصيل الأمور المالية المتعلقة بأعمالهم ما لم يكن هناك نظام يساعدهم على ضبطها ،و بطبيعة الحال أصبحت المحاسبة هي النظام الذي يوفه المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات خاصة مع التطور التكنولوجي و الإلكتروني الحاصل.

الفرع الثاني : مفهوم المحاسبة

المحاسبة هي عبارة عن علم تحكمه مفاهيم و فروض و مبادئ و أهداف و وظائف و معايير يتم الإسترشاد بها في تحقيق الإيداع الفتي لتطبيق مراحل، الدورة المحاسبية عن طريق تحليل المعاملات و قياس الأحداث الإقتصادية و الإجتماعية و يتم ذلك تجسيد لممارسة مراحل النظام المحاسبي من ادخال البيانات و تشغيلها و استخلاص نتائجها على شكل المعلومات الم[i]حاسبية تصاغ في قوائم مالية تقدم إلى مستخدمي تلك [1]

المعلومات لأجل التخطيط و الرقابة و تقويم الأداء و اتخاذ القرارات

[1] ابراهيم الأعمش " أسس المحاسبة العامة" (ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 05،1999) ، ص:4

المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة

المحاسبة نظام معلوماتي دقيق يوفر جميع المعلومات اللازمة لأعوان الاقتصادية و لكن تسجيل العمليات في المحاسبة يكون وفق مبادئ و من أهمها: [1]

1- **مبدأ استمرارية النشاط:** حسب هذا المبدأ فإن المؤسسة أنشأت لمزاولة نشاط ما، باستمرار و لمدة طويلة حيث يمكن هدفها في البقاء و التطلع إلى المستقبل دون فيه التوفيق او التصفية.

2- **مبدأ استقلالية الدورات و النتائج الدورية :** هذا المبدأ يقضي إلى ضرورة تجزئة حياة المؤسسة إلى فترات تسمى كل فترة بالدورة المحاسبية، حيث تتألف الدورة المحاسبية في 12 شهرا و كل دورة مستقلة عن الأخرى بحيث أن القانون التجاري و القانون الضريبي يجبران المؤسسات ذات الطابع التجاري و الصناعي على إعداد قوائم مالية على مدى 12شهر.

3- **مبدأ استقرارية النقدية :** يعتبر هذا أن قيمة وحدة النقود مستقرة و لا تتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاشي، و عليه تسجيل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة مع بعضها البعض.

4- مبدأ ثبات و استقرارية الطرق المحاسبية:

حسب هذا المبدأ تعتبر طرق التسجيل و القيد و التقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى ،و كل تغيير يجب الإعلان عنه و تبريره للموافقة عليه.

5- **مبدأ الحيطة و الحذر:**

حسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت و العكس بالنفقات إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث، أيا يسمح هذا المبدأ بتكوين المؤونات للخسائر المحتملة.

---

[1] محمد بوتين "المحاسبة العامة للمؤسسة" (ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1999) ، ص: 35

6- **مبدأ القيد المزدوج:** يشترط في القيد المزدوج في كل عملية محاسبية تسجيل، ضرورة تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدنية للحسابات الأولى و مجموعة المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية أي يجب توازن الحسابات بالنسبة لكل عملية مسجلة.

7- **مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية:**

إن هذا المبدأ يأكد ضرورة وجود مصادقة تامة للمعلومات التي تعدها المؤسسة و يجب أن تلعب ثقة تامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعهم، أما بعد الموضوعية فيقصد به موضوعية القواعد الواجب إتباعها للوصول إلى النتائج المطلوبة[1]

المطلب الثالث: وظائف المحاسبة و فروعها.

الفرع الأول: وظائف المحاسبة

للمحاسبة عدة وظائف من بينها:

الوظيفة القانونية:

تنص المادة 90 من القانون التجاري كل شخص معنوي أو طبيعي له صفة تاجر يجب عليه أن يمسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية.

لذا فغن القانون التجاري نص على أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية قانونية كما أن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة.

الوظيفة التسييرية:

تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات المالية و الإقتصادية و المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات السلمية ،التي تساعد المعلومات المحاسبية إدارة المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية و البشرية ،و تعتبر المحاسبة أداة من أدوات التسيير.

---

[1] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص :36.

الفرع الثاني : فروع المحاسبة

المحاسبة العامة:

إن هذا الفرع من المحاسبة معروف بالمناسبة التجارية، أو المالية،و هي تشمل عمليات مسك الدفاتر، و استخراج نتيجة في آخر السنة و وضع تقارير مختلفة متعلقة بالمشروع من الناحية القانونية ملزمة على جميع المؤسسات و التجار الذي بلغ رقم أعمالهم رقم معين طبقا لقانون المالية السنوي (يجدد سنويا).

المحاسبة التحليلية : من الناحية المحاسبية المؤسسة غير ملزمة بإعداد المحاسبة التحليلية ضرورة من الناحية التقنية لمعرفة مكونات كلفة الإنتاج و تكلفة توزيعه و المصاريف المباشرة و غير المباشرة، و التكاليف الثابتة و المتغيرة التي ساهمت في إعداد هذا المنتج و لهذا الغرض سميت بمحاسبة التكاليف ، لأنها تكلفة المنتج.

المحاسبة التقديرية: تعتمد على تقويم ما سوف يحدث في المستقبل على أساس علمي و عملي في ظروف معينة و التي تتخذ أساسا لقياس و ضبط التكاليف الفعلية.

المحاسبة الوطنية: بقياس النتائج الوطنية، و التدخل الوطني، و مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الإقتصادية[1].

المحاسبة العمومية:

تدرس التدفقات الحقيقية و المالية، بتصميم النظم المحاسبية الخاصة بالوحدات العمومية التي تحكم الدورة، و التي لا تهدفإلى الربع و إنما تسعى لخدمة المواطنين و تعمل على صرف أموال الدولة و فقا للقونين و ال،ظمة و التعليمات المالية التي تصدرها.

---

[1] بويعقوب عبد الكريم، " اصول المحاسبة العامة " (ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر، طبعة 2، 1999)، ص ص: 13،14.

المطلب الرابع: أهمية و أهداف المحاسبة

الفرع الأول: أهمية المحاسبة

لقد اهتمت المجتمعات منذ القدم بالإحتفاظ بالسجلات المحاسبية المنتظمة نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة غير أنهما لم تكن تمثل نظاما حسابيا متكاملان و مضبوطا تعرفه في الآونة الأخيرة لذلك نرى لأن المحاسبية تكتسي أهمية بالغة الأثر في حياة المؤسسة سواء في علاقتها مع نفسها أو في علاقتها مع محيطها و ذلك على النحو التالي:[1]

1- **في علاقتها مع نفسها:** و ذلك من خلال ممارسة عمليات الإثبات المحاسبي و القانوني لمجريات أحداث نشاطها و تقويمه بصفة مستمرة و متواترة و كذلك رصد حركة الأموال و الإلتزمات ....إلخ.

2- **في علاقتها مع محيطها:** من خلال كشف نتائج النشاط و إبراز تشكيلة لذمتها المالية وضعيتها المحاسبية من حين لآخر لتشكيل عناصر إثبات الجهات المختلفة و من أهم هذه الإثباتات:

- جهاز الرقابة كمصالح منافسة و الأسعار.
- الوصاية: يجب ارتباطها الإداري و التنظيمي.
- مصالح الالجباية: لعرض الضرائب المناسبة.
- الجهاز العصائي: كحجة عند الإقتصاد لا سيما في حالة المنازعات.
- الجهاز الحكومي : لتزويده و بمعلومات تخص تجميع الحسابات الوطنية.

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة :

تتمثل أهداف المحاسبة في:

1- تزويد المعلومات المالية عن الأصول التي يملكها المشروع و الإلتزامات التي تترتب عليها.

---

[1] نجا أسامة محمد الفولي، مجدي محمد شهاب، " مبادئ النقود و البنوك " (دار الجامعة الحديثة للنشر، الإسكندرية، 1997) ، ص: 169.

2- تزويد المعلومات المالية التي نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة لفترة مالية معينة.

3- تزويد المعلومات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية للمشروع و مدى قدرته على تسديد التزاماته و حقوق الغير.

4- المساعدة في عملية الرقابة على عمليات المشروع بتزويد القائمين على إدارته بالمعلومات و الإجراءات التي تمكنهم من تأدية جميع العمليات المالية بطريقة سليمة و إعداد التقارير و البيانات المالية المختلفة أما الهدف الأساسي للمؤسسة فيتمثل في مجموعتين رئيسيتين هما:

1) توفير المعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الخارجيين و تمثل بشكل أساسي إعداد المالية الختامية ، إذ أن توفير هذه القوائم المالية يعتير على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للأطراف او الفئات الخارجية مثل المساهمين الحاليين و المحتملين المقرضين، الوردين المحليين الماليين، و الجهات و الهيئات الحكومية و غيرها من الأطراف ذات المصلحة بالمشروع.[1]

و يمكن للمعلومات المحاسبية أن تخدم هذه الأطراف في أغراض مثل:

اتخاذ القرارات المالية سواء في مجالات الإستثمار أو في مجالات التمويل و الأقراض، كما يمكن ان تخدم الهيئات الحكومية في الأغراض الضريبية و في مجالات إعداد الخطط العامة على المستوى الدولي.

أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تخدم أغراض المستخدمين الداخليين و يشمل بشكل كبير و أساسي مدخلات التقاؤيؤ المالية الداخلية التي تخدم الأغراض الإدارية في مجالات الرقابة التخطيط اتخاذ القرارات و تقسم الأداء.

[1] بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص:14.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البنوك

نشأة البنوك و انتقلت إلى مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى تنوعها و اختلاف هذه البنوك من حيث النشاط الذي تقوم به و قد تعرضت هذه البنوك أثناء مرور الزمن إلى عدة تطورات عن طريق الإصلاحات التي شهدها النظام البنكي.

المطلب الأول : نشأة البنوك و مفهومها.

الفرع الأول: نشأة البنوك :

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة و لم تظهر دفعة واحدة في مختلف انحاء العالم و إنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل.

حيث ترجع البنوك إلى العصر القديم و تمتد جذورها إلى العهد البابلي حيث برزت مجموعة الملاك و الصارفة و كهنة المعابد و نظمت عمليات الإيداع و التسليف و هذا ما أدى بحمو رابي إلى تثبيت المعاملات المالية و االمصرفية إلى جانب غيرها من العقود التي اشتهرت بشريعة حمورابي[1].

و في أواخر القرن السادس عشر دفع المفكرون إلى المطالبة بانشاء بيوت صارفة حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها و يعتبر بنك برشلونة 1401 أقدم بنك يقوم بقبول الودائع و خصم الكمبيالات إلى جانب ذلك تأسيس بنك حكومي في البندقية عام 1587 و جاء بعده بنك أمستردام عام 1609 و لقد نشأت البنوك المركزية متأخرة مقارنة نشأة البنوك التجارية ففي عام 1668 نشأ أول بنك مركزي في السويد و في انجلترا عام 1694 و نشأ بنك فرنسا عام 1800 و لم يقوم هذا الأخير بدوره الكامل إلا في عام 1848 و تلت هذه الفترة ظهور مجموعة من بنوك منها البنك الهولندي عام 1814 و النمساوي عام 1817 و البنك الوطني للدنمارك عام 1818 و

[1] سليمان بو ذيلب، " اقتصاديات لنقو و البنوك " (المؤسسة الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع ،مصر ، 1996)، ص: 84.

البلجيكي عام 1850 و بنك اسبانيا 1856 و في عام 1860 بنك روسيا أما ألمانيا فعرفت ظهور بنك لها في عام 1875 و في اليابان عام 1888 أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ففي عام 1914[1].

و جاءت توصية المؤتمر بروكسل سنة 1920 التي مفادها ضرورة تأسيس بنك مركزي في البلدان التي لم يؤسس فيها بعد و ابتداء من 1921 تأسس العديد من البنوك المركزية في مختلف الدول منها المركزي الجزائري عام 1963[2].

إن هذه البنوك لم تأتي مكتملة المعالم كما هي عليه الآن و إنما أنت عن تطور طويل على اتعاض مجموعة من النظم البدنية سابقة عليها كانت توفي عمليات الإئتمان في صورتها الأولى و هي كبار التجار و المربين و رجال الصناعة و لقد تمكنت البنوك الحديثة في القضاء عليها و الحلول محلها.

أ- **<u>كبار التجار</u>:** فالبنوك الحديثة هما وريثة أولئك التجار الذين كانوا لشهر فهو موضع ثقة التجارالمحيطين بهم و كانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة و معاونة التجارة من هنا الأفراد و استودعوهم نقودهم و من هنا أيضا بدأ التاجر يصبح وديعا تودع لديه نقود الأفراد و يحصلون في مقابلها على شهادات إيداعها و في هذه المرحلة كان التاجر و يتعهد بحراسة النقود نظيرة عمولة يحصلها.

ب- **<u>المرابون العاديون</u>:** فالبنوك الحديثة هي وريثة المرابين الذين كانوا يفوضون أموالهم في المقابل عمولة كانت في البداية كبيرة و المربي يستخدم أمواله الخاصة في الإفتراض و يتقاضى في المقابل هذه الخدمة مبلغا من النقود يسمى ربا.

ج- **<u>الصاغة</u>:** و البنوك الحديثة هي وريثة الصاغة الدين كانوا يشتغلون بتجارة الحلي و المعادن و من هذه التجارة اكتسبوا خبرة بعيار المعادن و بأسعارها،أي و كان الأفراد يتوجهون إليهم في البداية للكشف عن عيار النقود المعدنية المعدنية ثم تطور الأمر فكانوا يبيعونا العملات المعدنية من كل الأنواع ثم بدءوا يحصلون على الأموال بصفة وديعة لديهم و في حراستهم في المقابل شهادات ايداع و بذلك جمعوا إلى جانب مهنتهم الأصلية و هي الصياغة مهنة أخرى و هي أعمال الصرافة و الصرف و هكذا نشأت البنوك الحديثة التي مهدت لها النظم الانمائية السابقة و بالتالي

---
[1] شاكر القزويني، " محاضرة في اقتصاد البنوك" (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة2، 1992)، ص: 25.
[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره ، ص: 25.

من السهل التفريق بين البنوك الحديثة و النظم السابقة لهم، فالبنوك الحديثة لا تقف عند حراسة ودائع العملات كما يفعل أشهر التجار و هي عند حد منح القروض من أموالها الخاصة كما يفعل المرابون و أخيرا لا تكفي بعمليات الصرف و الصرافة كما يفعل الصاغة و إنما[1].

تقوم البنوك بكل العمليات من صرف و صرافة و منح القروض و قبول الودائع و الجديد في هذه البنوك هو أنها تمنح للقروض لا من أموالها وحدها و إنما من ودائع العملاء أيضا لا فهي تقترض لتعرض.[2]

<u>الفرع الثاني :</u>مفهوم البنوك :

أصل كلمة بنك هو الكلمة الإيطالية banco لا تعني مصطبة Banc و كان يقصد بالكلمة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية المكان التي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه التجارة بالنقود [3]

يوجد عدة تعاريف للبنوك نذكر منها:

- **<u>التعريف الاول:</u>_**هو مؤسسة مهمتها الأساسية و العادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع أو في شكل آخر نستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض أو عمليات مالية.[4]
- **<u>التعريف الثاني:</u>_**هو المنشأة التي من التجار في النقود حرفة لها كما أنه يعتبر وسيط بين الأموال التي تبحث عن الإستثمار و بين الإستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.[5]
- **<u>التعريف الثالث:</u>**

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد "النقود و البنوك " (مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية ، البحرين، 2000)، ص-ص :90-92.

[2] أسامة كامل، عبد المغني حامد، مرجع سببق ذكره، ص: 92.
[3] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 24.
[4] نجزار بعدل فريدة، " تقنيات و سياسات التسيير المصرفي" (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،الطبعة 3، 2005)،ص:62.
[5] حنين جمل البديري، " البنوك مدخل محاسبي و إدارة " (الوراقة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة1، 2003)، ص:.16

هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها حيث تتجمع الأموال على شكل أقساط تأمين في شركات التأمين و شكل مدخرات في صناديق التوفير[1].

المطلب الثاني: أنواع البنوك و أهميتها:

الفرع الأول: أنواع البنوك:

يمكن تقسيم البنوك:

أ- من حيث شكلها القانوني[2]:

* **بنوك عامة** : و تعود ملكيتها للقطاع العام و تنشأها الدولة مثل البنك المركزي و مؤسسات الأقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للقطاع العام.

* **بنوك القطاع الخاص**: و هي البنوك التي تعود ملكيتها للأفراد و الهيئات أو إدارة هذه المجموعة، و تضم كل البنوك التجارية بالإضافة إلى بنوك الإستثمار.[1]

* **بنوك مختلطة:** تعود ملكيتها للدولة للقطاع الخاص أي تشترك الدولة و تساهم في إنشاء و إدارة مثل هذه البنوك، و عادة ما تلجأ الدولة إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لهذا النوع من البنوك لتضمن السيطرة عليه.

ب- من حيث طبيعة أعمالها:

* **البنوك التجارية:** و هي البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع و تضم الكمبيالات و شراء و بيع العملات الأجنبية و إصدار خطابات الضمان و فتح الإعتمادات و تقديم القروض و التسهيلات الإئتمانية لفترات قصيرة الأجل.

---

[1] أنس البكري، وليد صافي،" النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق" (دار المستقبل، عمان، طبعة1، 2009)، ص:11.
[2] فائق شفير- عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم "محاسبة البنوك" (دار المسرة، عمان، 2002)، ص:23.

* **البنوك الصناعية:** و هي تختص بالتعامل مع القطاع الصناعي و تقديم القروض و الخدمات الإئتمانية المباشرة و غير المباشرة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل للفعاليات الصناعية، كما يمكن أن تساهم في تأسيسي الشركات الصناعية.

* **البنوك الزراعية :** و هي التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية و التسهيلات الإئتمانية للقطاع الزراعي، سواء للأفراد او المؤسسات الزراعية.

* **البنوك العقارية :** و هي البنوك التي تقدم خدماتها للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات من أجل تنفيذ مشاريع عمرانية.

* **البنوك المركزية:** و هي التي تتولى مهمة الإشراف و الرقابة على البنوك المرخصة كما أنها تساهم في رسم السياسة المالية للدولة.

* **صناديق التوفير (المصارف الشعبية) :** و هي التي تقبل الودائع القليلة كما تختص بتقديم التسهيلات الإئتمانية لصغار التجار و الحرفيين و الصناعيين و غيرهم من أصحاب الدخل مثل صندوق توفير البريد.[1]

*__البنوك التعاونية :__ و هي البنوك التي تقدم خدماتها للجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية أو اجتماعية مثل البنك التعاوني.

* **الوحدات المصرفية:** و هذه البنوك تتواجد في الدولة التي تمثل مركز تجمع الأموال الأجنبية سواء الإستثمار أو لاي غرض آخر و تقوم هذه بتقديم خدماتها لأصحاب هذه الأموال من غير مواطني الدولة و يكثر في البحرين و الشرق الأوسط و قبرص.

ج- من حيث شكل الملكية: و تقسم إلى :

[1] فائق شقير-عاطف الأخرس ، عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص:24.

* **البنوك الخاصة :** و هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد او عائلة أو مجموعة من الشركاء حيث يكون البنك هنا مشروع فردي او شركة أشخاص و لا وجود لهذا النوع في الأردن حيث اشترط القانون عند تأسيس أي بنك أن يكون شركة مساهمة عامة.

* **البنوك المساهمة :** و هي البنوك التي يقسم رأسمالها إلى أسهم تطرح للإكتئاب العام و بالتالي يشترك في ملكيتها مختلف الأفراد و المؤسسات دون أي قيود تذكر سوى السقوف للملكية و تكون هذه الأسهم قابلة للتداول بالسوق المالي.

* **البنوك التعاونية :** و هذا النوع يقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية أو الحرفية و تعود ملكيته إلى هذه الجمعيات مثل البنك التعاوني.

د- من حيث الجنسية: حيث يمكن التمييز هنا بين أربعة أنواع من البنوك بالاعتماد على جنسيتها و هي:

* **البنوك الوطنية:** و هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها و يقع مركزها الرئيسي فيها و يكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنيا أي أن ملكيتها تعود إلى أشخاص تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها سواء كانو أشخاص اعتبارين أو طبيعيين.

* **البنوك الأجنبية:** و هي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه و يقع مركزها الرئيس في البلد الأجنبي و تكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات أو أفراد أو أجانب.

* **البنوك الإقليمية :** و هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدولة المجاورة (أي أن ملكيتها تعود بمواطنين من جنسيات دول الإقليم الواحد) كأن يكون البنك في السعودية و تعود ملكيته إلى مواطنين من مجلس التعاون الخليجي (نفس الإقليم).

* **البنوك الدولية و الصناديق الدولية:** و هي البنوك ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي و الذي صفى منذ زمن و تنبثق هذه البنوك من هيئات دولية.

ه- من حيث التفرع: تقسم إلى :

* **البنوك المفردة :** و هي البنوك التي تمارس أعمالها من خلال مركزها الرئيسي و الذي يمثل الفرع الوحيد لها.

* **البنوك المتفرعة محليا :** و هي البنوك التي تتفرع محليا أي أنها تمارس عملها من خلاله مجموعة من الفروع المنتشرة في التمس الدولة التي تحتمل جنسيتها.

* **البنوك التي تتفرع إقليميا:** و هي التي تمارس أعمالها من قبل مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموعة الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك.

* **البنوك المتفرعة عالميا:** و هي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف دول العالم.

و البنوك التي تتفرع سواء محليا أو إقليميا أو عالميا تمتلك الفرص الكثيرة لما تتمتع به من مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية في مختلف الدول و ذلك لاتساع قاعدته فإن تعرضت فروعه في دولة معينة إلى ضغوطات على السيولة أو الربحية يمكن تعويض ذلك في الدول الأخرى.

و يمكن توضيح أنواع البنوك و تقسيماتها السابقة كما في الشكل التالي

الشكل 1 : أنواع البنوك (المصارف)

أنواع البنوك من حيث طبيعة النشاط

- (1) البنوك المركزية
- (2) البنوك التجارية
- (3) البنوك الصناعية
- (4) البنوك العقارية
- (5) البنوك الزراعية
- (6) البنوك و صناديق التوفير
- (7) البنوك التعاونية
- (8) الوحدات المصرفية

أنواع البنوك من حيث شكل الكمية

- البنوك الخاصة
- البنوك المساهمة
- البنوك التعاونية

أنواع البنوك من حيث علاقتها بالدولة

- بنوك القطاع العام
- البنوك المختلفة
- بنوك القطاع الخاص

أنواع البنوك من حيث الجنسية

- البنوك الوطنية
- البنوك الأجنبية
- البنوك الإقليمية

أنواع البنوك من حيث تفرعها (أو انتشارها)

- البنوك المفردة
- البنوك المتفرعة محليا
- البنوك المتفرعة إقليميا
- البنوك المتفرعة محليا

المصدر: فائق شعير ،عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم مرجع سبق ذكره ، ص: 25 – 26

الفرع الثاني :أهمية البنوك:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الجسم الكبير و ذلك كمايلي[1]:

1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة لإثنين.

2- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد .

3- نظرا لنتوج استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الأماكن الدخول في مشارع ذات مخاطرة عالية.

4- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل .

5- إن الوساطة بنوك تزيد من سيولة الإقتصاد بتقديم أصول من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

6- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر المختلفة، و عائد يختلف، و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.

7- تشجيع الأسواق الأولولية التي تستمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

[1] محمد عبد الفتح الصيرفي،" إدارة البنوك"، (دار المناهج للشرف التوزيع، عمان، الطبقة الأولى، سنة 1467،2006)،ص:19.

المطلب الثالث: مصادرتمويل البنوك [1]

1- رأس المال المدفوع و الإحتياطي:

يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف و المساهمين في تكوين رأس ماله، أما الإحتياطي فهو عبارة عن المبالغ التي تم استطاعها من قبل المصرف على مر سنين من أرباحه المحققة خلال هذه الفترة.

2- الودائع:

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لمكونات المصارف خاصة التجارية، و هي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف، و إنما تنشأ أيضا نتيجة لأقراض المصارف للأفراد و يمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع التالية:

أ- الودائع الجارية:

الوديعة الجارية عبارة عن مبلغ معين من المال يودع لدى البنك المركزي، و يتعهد المصرف بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته او جزء منها، و الودائع الجارية تشكل مصدرا أساسيا لسيولة المصارف و أهميتها النسبية من إجمالي الودائع لدى المصارف تحدد قدرة المصرف في التوسع أو الإنكماش في منح الإئتمان.

ب- الودائع الثابتة (لاجل):

و هي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها الدفع في وقت لاحق على إيداعها بإتفاق بين المودع و المصرف، و الودائع الثابتة نوعان هما : الودائع الثابتة لأجل و الودائع الثابتة بإخطار.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، " النقود و البنوك " (الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994) ، الطبعة الأولى، ص: 244-249.

ج- ودائع التوفير:

و هي ودائع تودع لدى المصارف و يحصل أصحابها على دفاترتفيد فيها دفعات الإيداع و السحب، و تعرض المصارف (الإدخارية) حدا أقصى لمبلغ الوديعة و تدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقا.

3- الإقراض من المصارف و من المصرف المركزي:[1]

غالبا ما تلجأ المصارف إلى الإقراض من بعضها البعض او من الصرف المركزي عند حاجتها لتمويل عملياتها المصرفية التي تقتصر مواردها الذاتية المتاحة عن تمويل مثل هذه العمليات بالكامل ، و هذا الغقراض يمثل التزامات على المصرف اتجاه بقية المصارف، كما انها غالبا ما تكون مؤقتة ، و هذا لأن المصارف تفضل الإقراض من بعضها البعض قبل لجوئها إلى المصرف المركزي سبب انخفاض سعر الفائدة على القروض المؤقتة.

أما في حالة عجز المصارف عن تلبية طلب الإقراض المقدم إليها من المصرف المماثل لها فإنه سيلجأ إلى المقرض الأخير للجهاز المصرفي ألا و هو المصرف المركزي، و لكن هذا لا يعني أنه سيستجيب لطلبات الإقراض المقدمة إليه ، بل يجدها وسيلة لغرض الرقابة على النشاط المصرفي و الإئتماني للمصارف و يكون ذلك حسب الأحوال الإقتصادية و النقدية السائدة، فيستجيب في حالة رغبته بتنشيط الوضع الإقتصادي يمتنع أثناء التضخم.

و الشكل التالي يوضح لنا مصادر أموال البنوك و كيفية استخدامها.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

الشكل رقم (2) :

مصادر أموال البنوك و استخدامها

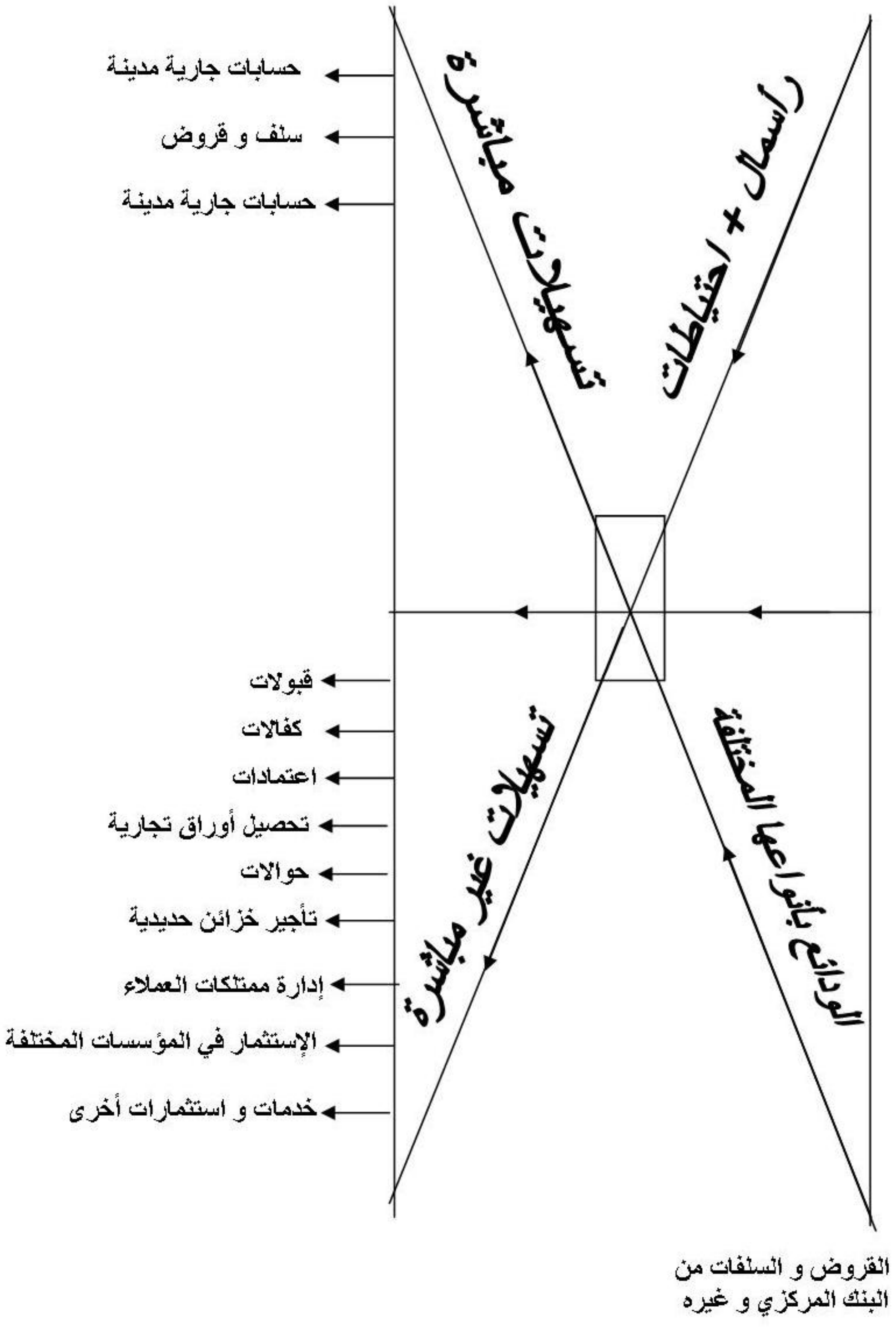

المصدر: خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الحديثة ، دار الجامعية ، ص: 24

من خلال الشكل يتضح لنا:

أن مصادر تمويل البنوك تتمثل في رأسمال + احتياطات و الودائع بأنواعها المختلفة و كذلك القروض و السلفات من البنك المركزي و غيره.

يتم تجمع هذه المصادر و توجيهها نحو الإستثمار مستخدمة في ذلك نوعين من التسهيلات:

* تسهيلات مباشرة و تتمثل في : حسابات جارية مدينة ، سلف و قروض حسابات جارية

* تسهيلات غير مباشرة : قبولات، كفالات، اعتمادات تحصيل أوراق تجارية، حوالات ، تأجير خزائن حديدية،إدارة ممتلكات العملاء، الإستثمار في مؤسسات مختلفة خدمات و استثمارات أخرى[1]

[1] من إعداد الطلبة.

<u>المبحث الثالث</u>: التنظيم الداخلي للبنوك ، أقسامه و مهام قسم المحاسبة:

لاشك أن طبيعة النشاط الذي تمارسه البنوك على اختلاف أنواعها تختلف في كثير من الجوانب عن طبيعة النشاط الذي تمارسه منظمات الأعمال الأخرى ، و من ثم فإن الهيكل التنظيمي و التكويني الإداري في البنوك قد يختلف في طبيعته عن نظيره في منظمات الأعمال الصناعية و التجارية.

و يخطئ من يتصور أن المبادئ و الأسس العلمية للتكوين التنظيمي الإداري في البنوك تختلف عن تلك المطبقة و المعمول بها في المنظمات الصناعية و التجارية...

بمعنى آخر أنه رغم اختلاف طبيعة النشاط بين كل من البنوك و منظمات الأعمال الأخرى إلا أن مبادئ التنظيم و الغدارة و كذلك الوظائف الإدارية في هذين النوعين من المنظمات واحد، و لا تختلف أيضا باختلاف المكان و الحجم أو الشكل القانوني.

<u>المطلب الأول</u>: النظام الداخلي للبنوك:

<u>الفرع الأول</u> : أهم المبادئ التي تطبق في التنظيم الداخلي للبنوك:

بما أنا البنوك عبارة عن منظمة اقتصادية فإن أهم المبادئ المطبقة فيه مماثلة للمبادئ المطبقة في جميع المنظمات الإقتصادية التي يشار إليها " ليفي " " Livy " في مبادئ النظرية التقليدية الخاصة بالتخطيط و الرقابة و ممارسة السلطة و المسؤولية :مبدأ وحدة الأم ، التخصص، تساوي السلطة و المسؤولية و تدرج السلطة من الأعلى إلى الأسفل و غيرها من المبادئ التي يمكن إدراكها في جميع المنظمات بصفة عامة، ليس هذا فحسب بل أصبحت هذه المبادئ بمثابة الوصاية أو المرشد و الأساس الذي يجب أن ينى عليه التنظيم الإداري للبنوك.[1]

[1] عبد الغفار حنفي " تنظيم إدارة البنوك " (المكتب العربي الحديث، طبعة 2000) ، ص: 377.

<u>الفرع الثاني</u> : العوامل المؤثرة في البناء و التكوين التنظيمي في البنوك

تعتبر الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها و المخاطر التي يحاول تجنبها من العوامل المؤثرة في البناء التنظيمي الخاصة به حيث يمكن القول بأن البنك كغيره من منظمات الأعمال يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف كما يواجه العديد من الأخطار أو التهديدات بالنسبة الأهداف فيمكن تصنيفها و تلخيصها في الآتي:

1- **<u>الأهداف المالية</u>:**

- استمرار تحقيق الأهداف.
- تعظيم معدل العائد.
- المحافظة على نسبة معقولة من السيولة.

2- <u>الأهداف التسويقية</u>: و تشمل الآتي:

- زيادة حصته في السوق سوق الخدمات المصرفية.
- القيادة في مجال الخدمات المصرفية.
- المحافظة على السمعة على المستوى المحلي و الدولي.
- المنافسة و الصمود في وجهها.

3- **<u>الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية المقدمة</u>:**

- تحسين الخدمات المصرفية .
- تنويع و تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة العملاء و طلباتهم.

4- **الأهداف الخاصة بالنمو و الإستقرار و المحافظة على موارده المادية و البشرية و حمايتها.**

5- الأهداف الخاصة بالبقاء و الإستمرار و تجنب المخاطر.

6- الأهداف الإجتماعية و البيئية مثل تحقيق مستويات مرطبة من العوائد لأطراف التعامل الداخلي و الخارجي.[1]

- القضاء على الإحتكاك و التضارب و التنازع على الأعمال.
- يساعد على التناسق و التنسيق بين الأعمال و الوظائف و المراكز.
- يساعد على تحديد تكاليف الأداء.

*** أسس و محاور تجميع الأنشطة و تكوين الإدارات و الأقسام:**

تتكون وحدة العمل أو ما يطلق عليه الإدارة أو القسم من مجموعة أنشطة و مهام تستهدف إنجاز عدد من الوجبات المحددة التي ساهم في تحقيق هدف معين يسعى البنك إلى بلوغه ، و قبل الدخول في شرح الأسس و المحاور الرئيسية لتجميع الأنشطة و تكوين الإدارات و الأقسام قد يكون من المفيد تحديدها هي أنواع وحدات العمل أو الوحدات التنظيمية الواجب أو الممكن إنشاؤها في البنك و في هذا الخصوص يرى البعض أن الوحدات التنظيمية في البنك يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

1- **وحدة التنفيذ الرئيسية :** و هي تقوم بأداء الأعمال التي تهدف مباشرة إلى تحقيق الهدف الرئيسي للبنك، و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن طبيعة نشاط البنك و مجالاتها المختلفة يمكن معرفتها من واقع نوع و عدد وحدات التنفيذ الرئيسية فيه[2].

2- التنظيم الداخلي للبنك:

---
[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره ، ص: 37.
[2] عبد العقار حنفي، مرجع سبق ذكره ، صص : 196- 197.

رغم اختلاف طبيعة النشاط البنكي عن نظيره في المنظمات الصناعية و التجارية فالواقع يشير أن البنك هو بمثابة تنظيم هادف كما أنه عبارة عن نظام مفتوح يؤثر بالبيئة المحيطة فضلا عن هذا فإن التخطيط و اتخاذ القرار و بناء السياسات الإستراتيجية و غيرها من الجوانب المرتبطة بتنفيذ الوظائف الإدارية هي دالة فيها الكثير من المتغيرات بعضها داخلي أي داخل البنك و أخرى خارجية ....[1]

أما بخصوص المخاطر فيمكن تلخيصها في ثلاثة أنواع من الاخطار كالآتي :

1- حالات عدم التأكد من الناحيتين السياسية و الإقتصادية.

2- التضخم و الكساد.

3- المنافسة.

و بالتالي فإن الآثار التنظيمية لمثل هذه الأهداف أو لكي يستطيع البنك تحقيق الأهداف و تجنب المخاطر سالفة الذكر فإن الأمر قد يستلزم قيام البنك بإنشاء إدارات و أقسام الإدارة و المال و الترويج للخدمات المصرفية و العلاقات العامة و الإستثمار و البحوث و التدريب و غيرها من الإدارات الأخرى و هذا يعني باختصار أنه كلما تعددت أهداف البنك كان من المتوقع تعدد الأنشطة و الإدارات و الأقسام الموجودة فيه.

3- نطاق الأنشطة و الخدمات المقدمة:

[1] دنون كريمة، قرايشي سعاد، "المحاسبة البنكية"(مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية و محاسبة، جامعة بومرداس، 2006)،ص: 15-16.

ترتبط الأنشطة و الأهداف ارتباطا وثيقا و كما سبق الذكر فإن تعدد الأهداف التي تسعى أي المنظمة إلى تحقيقها قد يؤدي على تنوع و تعدد أنشطتها و من واقع مجال نشاط البنوك أو الخدمات البنكية القول بأن أنشطة و خدمات البنك تتصف بالتعدد و التنوع.[1]

- ضمان الإهتمام بكل وثيقة أو عمل مركز.
- تحديد العلاقة أعمال و الوظائف و المراكز.
- يؤدي على تسيير الأعمال في خطوات منظمة.

و من الخطوات الهامة في التنظيم هي تكوين الوحدات التنظيمية داخل المنظمة ، و يعتبر التكوين التنظيمي أحد الأدوات و الأساليب الرئيسية لمواجهة قيود و احتمالات التغيير أو عدم الثبات في ظروف بيئة العمل الداخلية و الخارجية فتكوين الوحدات التنظيمية يساهم في تحقيق درجة من السيطرة على مسارات العمل و تنفيذه و مواجهة التغيير كما يساعد التكوين التنظيمي أيضا في بناء الهيكل التنظيمي للمنظمات و لمواجهة قيود البيئة الخارجي تلجأ البنوك أحيانا لإنشاء إدارة أو قسم للبحوث و المعلومات أو إنشاء أو قسم لخدمة الكمبيوتر بدلا من الإعتماد على جهات خارجية لتجنب تحكم هذه الجهات في نشاط البنك في هذا الشأن، لذا يمكن القول بأن أهداف تجميع الأنشطة و تكوين الإدارات و الأقسام تتمثل في المساعدات في بناء الهيكل التنظيمي و كذلك تكوين الأقسام و الإدارات و كذلك مواجهة قيود و ظروف البيئة ، هذا بالإضافة إلى مايلي:

1- وحدات التنفيذ التكميلية:

هي عبارة عن وحدات تساعد الوحدات الرئيسية في البنك على إنجاز أنشطتها كما أنها لا تقل أهمية عن وحدات التنفيذ الرئيسية حتى و إن اختلفا في الحجم ، و في هذا الشأن يجب الإشاررة

[1] عبد العقار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 381.

إلى أن التجانس بين طبيعة حدات التنفيذ الرئيسية و طبيعة نشاط وحدات التنفيذ التكميلية لا يمثل ضرورة يفرضها واقع العمل في الكثير من الأحيان.

2-**وحدات الخدمة:**

و تقوم هذه الوحدات بتوفير كافة الخدمات الضرورية لوحدات التنفيذ الرئيسية او التكميلية و غيرها من الوحدات الاخرى و تمثل « وحدات القيادة » في البنك حتئ يتسنى لهم القيام بالعمل و و استمرار دتدفقه باسرع و يسر السبل و اكثر اقتصادا.[1]

المطلب الثاني: الاقسام الخارجية للبنوك

تتعدد الاقسام الخارجية للبنك التي تتصل مباشرة بعماد البنك، وفقا للوظائف و الخدمات االتي يؤديها و لهذا نجد عادة البنك التجاري للاقسام الخارجية التالية:

1- **قسم الخزينة:** و يختص بتلقي الاموال النقدية التي يودعها العملاء و صرف الاموال النقدية و الشيكات التي يسحبها هؤلاء العملاء من حسابهم.

2- **قسم مراكز العملاء:** و يقوم باستقبال الشيكات التي تقدم للصرف، و بعد التاكد من سلامتها تقيد فورا بالحساب الخاص بالعميل ثم ترسل الى الخزينة لصرفها، كما يتلقى حوافظ ايداع النقدية من قسم الخزينة لاثباتها بحساب العميل حتى يعير هذا الحساب دائما في أي وقت خلال اليوم عن المركز النقدي للعميل في البنك.

3- **قسم الحسابات الجارية:** و وظيفته الاساسية الحسابات الجارية للعملاء و لهذا ترسل الى هذا البنك اشعارات الخصر و الاظافة و كذالك الشيكات و حافظ ايداع النقدية لاثباتها بالحسابات الجارية للعملاء بعد أن يكون قسم مرتكز العملاء قد قام باثباتها لديه.

[1] عبد القادر حنفي، مرجع سبق ثكره، ص: 19.

4- **قسم صندوق التوفير:** و يختص بقبول الودائع التوفير و صرف هذه الودائع .

5- قسم البضائع: و يقوم بتحديد القيمة السلفية للبضائع التي يقدمها العملاء ضمانا لسلفياتهم إلى البنك ،كما يقوم بالتفتيش على المخازن المودعة بها هذه البضائع و الإشراف على أمناء المخازن.

6- **قسم الإعتمادات المستندية :** و يقوم بفتح الإعتمادات الستندية و متابعة هذه الإعتامادات حق الإنتهاء من تنفيذها.[1]

7- قسم الأوراق المالية: يقوم بتلقي الأوراق المالية المودعة من العملاء كأمانة أو برسم التأمين ، كما يقوم بتنفيذ أوامر الشراء أو البيع التي يتلقاها من العملاء و كذا الإكتتاب نيابة عنهم في إصدارات الجديدة.

8- **قسم الأوراق التجارية** : و يختص من القسم بتحصيل الكمبيالات و خصمها و بضمانها.

9- **قسم خطابات الضمان:**

و يقوم بإصدار خطابات الضمان الإبتدائية و النهائية بغطاء كلي أو جزئي سواء كان غطاءا نقديا أو عينيا.

10- قسم الكمبيو: و يقوم باستبدال العملات الأجنبية للسائحين و المسافرين و صرف الشيكات السياحية لهم، كما يقوم بعمليات تحويل المبالغ من و إلى الخارج.

11- **قسم المقاصة :**

[1] خيرت حنيف " محاسبة البنوك " (دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت)، ص: 6-7.

و يتلقى الشيكات المحلية التي يودعها العملاء برسم التحصيل و يحصلها نيابة عنهم عن طريق غرفة المقاصة.[1ii]

المطلب الثالث: الأقسام الداخلية للبنوك

بجانب الأقسام التي لها اتصالها المباشر بالعملاء يوجد لدى البنك أقسام داخلية لتنظيم العمليات الداخلية، و لعل من أهم هذه الأقسام:

1- **قسم الحسابات العامة**: و يختص بمسك الحسابات العامة و الحسابات النظامية و بإعداد القوائم الشهرية، البيانات الدورية و كشف السيول الإحتياطي و المركز الشهري و قائمة الربح و قائمة المركز المالي للبنك.

2- **قسم المراجعة :** و يهتم بمراقبة سير العمل بأقسام البنك و إجراء الجرد المفاجئ بالنسبة لقم الخزينة و تحقيق القضايا.

3- **قسم القضايا:** و يقوم بمتابعة القضايا المرفوعة من البنك أو ضده و الإجابة على استفسارات الأقسام بالنسبة للمسائل القانونية.

4- **قسم المستخدمين:** و يتولى كافة الشؤون المتعلقة بموظفي البنك و عماله.

5- **قسم المراسلات:** و يتلقى جميع الخطابات الموجهة إلى البنك و يقوم بتوزيعها على الأقسام المختصة تحت إشراف قسم المراجعة كما يقوم بتصدير الخطابات و المستندات التي يرسلها البنك إلى عملائه.

6- قسم الحفظ (strong rom) أو الغرفة المحصنة:

---

[1] خيرت حنيف، مربع سبق ذكره، ص:7

حيث تحفظ فيه جميع الوثائق ذات القيمة كالأوراق المالية و الأوراق التجارية التي يودعها العملاء و كذلك عقود الكفالات لصالح البنك و النقدية الموجودة في البنك في نهاية اليوم.

7- **قسم المعاملات و المخاطرة:** و يختص بعمل التحريات اللازمة عن العملاء و تشمل سمعة العميل في السوق و مركزه في الصناعة أو التجارة و مدى احترامه لالتزامه و الممتلكات الشخصية.

8- قسم البحوث و المالية الإقتصادية: و يقوم بتحليل ميزانيات العملاء و تحليل المؤشرات الإقتصادية و متابعة التشريعات و القوانين و كذلك إعداد نشرات و المجلات الإقتصادية التي قد يصدرها البنك.[1]

9- **قسم الحسابات العامة :** و يضم عددا من الأقسام الداخلية منها:

- قسم دفاتر الأستاذ و قسمدفاتر اليومية.

- قسم قوائم و التقارير المالية.

المطلب الرابع: مهام قسم المحاسبية:

و بهذا القسم المهام التالية:

- مراجعة القيود المحاسبية التنفيذية في الأقسام و الإدارات الأخرى.

- إعداد القيود المحاسبية الخاصة بالمصاريف اليومية.

- تحتسب الإحتياطات الشهرية و السنوية و المطلوبة تبعا للأنظمة و القوانين مرعية الأجواء.

نقوم بحساب الإستهلاكات اللازمة على الأصول الثابتة.

[1] ناجي جمال " المحاسبة و العمليات المصرفية" (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، الطبعة الثانية: 2002)، ص:60.

تمسك سجلات خاصة بالأصول الثابتة و شرف معها عمليات شراء أو إخراج أصول ثابتة و تقوم بإعداد الميزانية الشهرية للبنك.[1]

خلاصة الفصل الاول:

يتبين من خلال الفصل أن المهمنة المصرفية تمارس أنشطة كثيرة و متنوعة و حديثة لأن البنوك تمثل العمود الفقري للإقتصاد الوطني حيث تعتبر الركيزة الأساسية لتحريك العجلة الإقتصادية لأي دولة ،ذلك نظرا للتطور الفعال و الأساسي الذي تلعبه من خلال العمليات المصرفية التي تقوم بها مما- يسمح بإعطاء دفع جديد المؤسسات المالية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية و التكيف مع المعطيات الجديدة، و مقارنتها مع المؤسسات الأخرى و إظهار بوضوح قدرتها التنافسية، مما يجعلنا نتساؤل عن كيفية التحكم محاسبيا في تسيير أنشطتها ، و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي من خلال دراستنا لمحاسبة البنوك.

الفصل الأول ـــــــ

تمهيد الفصل الثاني:

يعتبر الجهاز المصرفي ذا أهمية كبيرة و ذلك للدور الذي يلعبه في تنمية الإقتصاد الوطني، حيث لجأت معظم الدول إلى وضع التشريعات التي تنص على تنظيم عمل الجهاز المصرفي، حيث قام بنك الجزائر بوضع نظام رقم 4-09 الصادر في 29 ديسمبر 2009 و يشمل المخطط المحاسبي البنكي الذي ينظم العمليات البنكية فنجد أن المؤسسات المالية تنمية بخصائص و مبادئ محاسبية مختلفة عن المؤسسات الإقتصادية الأخرى.

و سنتناول في هذا الفصل الموضوع الرئيسي و الجانب المهم من المذكرة ألا و هو محاسبة البنوك حيث سنتطرق من خلال المبحث الأول إلى: تعريف محاسبة البنوك خصائصها ، مبادئها و مقوماتها، أما المبحث الثاني : تقديم المخطط المحاسبي البنكي و في المبحث الثالث: كيفية التسجيل المحاسبي للعمليات البنكية.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة البنكية

تعتبر المحاسبة البنكية وسيلة لتجسيد النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المالية، حيث يمكن من معرفة سير أموال عملائها و حصولها على فوئد و النتائج آخر السنة.

المطلب الأول : مفهوم المحاسبة البنكية

إن المحاسبة البنكية هي تقنية من التقنيات الكمية التي تستعمل لمعالجة مختلف البيانات الناتجة عن حركة الاموال و التدفقات التي تنشأ بين المؤسسة، و مختلف الأعوان الإقتصادية و خلاف لمعظم المنشآت الإقتصادية ، فإن للبنك محاسبة خاصة تسير وفق المخطط المحاسبي البنكي الصادر عن بنك الجزائر في 17-11-1992 و نجد أن النظام المحاسبي لقطاع البنوك مبني على أساس المدة المحاسبية للمصرف و هو يوم واحد حيث يتم في نهاية كل يوم استخراج ميزان المراجعة طبقا للعمليات التي أجريت في كافة الأقسام ، كما يستخدم في هذا النوع من المحاسبة البنكية اليوميات، دفاتر الأستاذ المساعد و يومية عامة مركزية ودفتر أستاذ عام، إضافة إلى مجموعة من الدفاتر المحاسبية و القوائم المالية.[1]

أولا: « المحاسبة البنكية هي تطبيق المحاسبة المالية الخاصة و حيث توجد وظائف خاصة تعالج أحداث المالية وفقا لقواعد محاسبية خاصة بها ».

ثانيا : "المحاسبة نظام لتنسيق المعلومات المالية المتعلقة بوحدة اقتصادية تدعى المؤسسة ، و تقسيمها ، بعد المعالجة كمجموعة متناسقة من المعلومات على شكل بيانات مالية تمكن دوريا من إعطاء صورة أمينة عن نتائج العمليات المسجلة و صافي حقوق المؤسسة و مركزها المالي". [2]

[1] زكريني الوناس، زكريني حسين، سعيدي ولعيد " محاسبة البنوك" (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص محاسبة،جامعة بومرداس، 2003)، ص: 26.
[2] أبو الفتوح علي فضالة " أساسيات المحاسبة المالية و تكاليف المراجعة " (عابدين ،القاهرة، 1996) ، ص:38.

المطلب الثاني : خصائص المحاسبة البنكية

إن المحاسبة المطبقة في القطاع البنكي يختلف بطبيعتها عن المحاسبة المطبقة في باقي القطاعات الأخرى إذا فهي تتميز بخصائص تنفرد بها و أهم هذه الخصائص:

* يتميز النظام المحاسبي المصرفي بالدقة و الأمان و السرعة عند تسجيل العمليات المالية و استخراج مراكز العملاء.[1]

* المحاسبة مستقلة لكل فرع من الفروع البنك التجاري تظهر نتائجه خلال فترة زمنية معينة:أي أن لكل فرع من الفروع البنك التجاري محاسبة خاصة به وقف أصول خاصة يسجل فيها عملياته، ثم يرسل الفرع النتائج في كل شهر على شكل ميزان المراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها على محاسبتها الخاصة .

* تقوم حسابات البنوك بصفة أساسية على تحليل و قيد المبالغ الواردة و المبالغ المصرفية، و يمسك كل قسم سجلاته البيانية و دفاتره المساعدة التي تتخذ عادة شكل ملاحق اليومية تثبت فيها عمليات كل قسم من واقع المستندات.

* استخدام المستند لترحيل العمليات مباشرة بمجرد حدوثها إلى الحسابات الخاصة بها دفاتر الأستاذ المساعدة ، ثم إثبات إجمالي العمليات في الحسابات العامة بدفتر الأستاذ العام بعد ذلك.

* فلا بد من إثبات شيكات التي سحبها العميل على حسابه الجاري بالبنك عند صرف قيمة الشيك ثم إثبات جملة المبالغ المسحوبة بالحساب العام بعد ذلك، و كذلك الحال بالنسبة للمبالغ التي يودعها العميل بحسابه الجاري بالبنك.

* استخراج أرصدة بعض الحسابات على أثر كل العمليات كما هو الحال بالنسبة للحسابات الجارية و استخراج أرصدة جميع حسابات البنك و عمل موازين مراجعة يوميا.[2]

---

[1] عمران كهينة ، بلخوص سميرة "النظام المحاسبي في القطاع البنكي" (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2006) ، ص: 29.

[2] عبد الرزاق شحادة " محاسبة المنشآت المالية"، (دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان، الطبعة الأولى،1998)، ص:18

المطلب الثالث: الدفاتر المحاسبية في البنوك التجارية

الفرع الأول: دفتر اليومية

أول دفتر القيد اليومي هو دفترالقيد الأصلي للبيانات،ثم جعل هذه البيانات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ و هو الدفتر الذي يمثل المرحلة الثانية من القيد في المحاسبة.

جدول رقم 01: شكل اليومية العامة

رقم الحساب		التاريخ و البيان	القيمة « المبالغ »	
مدين	دائن		المدين	الدائن
Xx		من الحساب إلى الحساب بيان العملية	xxx	xxx

المصدر: أحمد طرطار: تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999) ، ص:59.

و يتضح من اليومية أن القيد يتألف من العناصر التالية:[1]

أ- **تاريخ العملية:** يسجل في الوسط كما هو موضح و يعني اليوم الذي تمت فيه العملية.

ب- **أرقام الحساب:** و هي ضرورية حتى لا تتداخل الحسابات و حتى يسهل نقل العملية بعد ذلك إلى حساباتها الخاصة بها.

ج- **الحساب المدين و الحساب الدائن:** و هما الطرفان اللذان تمت بينهما العملية.

د- **المبالغ:** و نلاحظ أن المبلغ المدين يكتب مقابل الحساب المدين و المبلغ الدائن مقابل الحساب الدائن .

هـ - شرح العملية أو بيانها و ذلك لمعرفة طبيعة العملية التي تم تسجيلها.

[1] شبايكي سعدان"تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني" (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة 3 ،: 1997) ، ص- ص: 33 – 34

الفرع الثاني: دفتر الأستاذ

هو عبارة عن سجل يضم جميع حسابات المؤسسة، و على الرغم من أن الحسابات هي أساس لجميع العمليات المحاسبية فإن هذا السجل ليس إجباريا من الناحية القانونية، و يعد دفتر الأستاذ الوثيقة الأساسية لكل تنظيم.

محاسبي و لا يمكن الإستغناء عنه أبدا في كل تغيير محاسبي فالتاجريستطيع أن يعتبر اليومية العامة عشرة مرات و يبقى دفتر الأستاذ مستمرا في الإستعمال.[1]

جدول رقم 02 : شكل نموذجي لدفتر الأستاذ

التاريخ	التعيين (البيان)	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ

المصدر: إبراهيم الأعمش ، مرجع سبق ذكره،ص: 130

الفرع الثالث: ميزان المراجعة

هو كشف خارجي عن المجموعة الدفترية و تظهر فيه مجاميع الحسابات الموجودة بدفتر الاستاذ و أرصدة هذه الحسابات في نهاية مدة معينة [2]

جدول رقم 03: شكل نموذجي لميزان المراجعة

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ (القيم)		الأرصدة	
		المدين	الدائن	المدين	الدائن
المجموع		xxx	Xxx	xxx	xxx

المصدر: أحمد طرطار مرجع سبق ذكره ، ص: 62

---

[1] بويعقوب عبد الكريم"أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني" (ديوان المطبوعات،الطبعة 4،2008)،ص: 147.

[2] عبد الفتاح صحن" مبادئ المحاسبة بين النظرية و التطبيق" (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون تاريخ)، ص: 245.

المطلب الرابع: كيفية استخدام الدفاتر المحاسبية في بنك تجاري

تقوم البنوك التجارية باتباع القواعد التالية في مسك اليوميات و السجلات المحاسبية من خلالها يتم ضبط حركة الأموال في البنوك التجارية .

أ- تنظم لكل نوع من العمليات في الشعب المكونة للبنك التجاري يومية مساعدة تسجل فيها العمليات المدينة و الدائنة و الجارية خلال اليوم بصورة أفرادية و يستند إلى قيود هذه اليوميات أثناء التدقيق و التفتيش.

ب-تجمع هذه اليوميات بشكل يومي و تثبت أرصدتها في جدول المطابقة اليومي و يؤشر عليه من قبل محاسبة الفرع بما يفيده صحة قيد العمليات في تلك اليوميات الفرعية.

ج- إذا ثبت وجود اختلاف بين المبالغ المسجلة في جدول المطابقة اليومي و قيود المحاسبة في اليوميات المسجلة في الشعب المختلفة، فعلى الشعبة المختصة أن تتحرى أسباب وجود الفرق و معالجته بالتعاون مع محاسبة الفرع.

د- يجب أن تتوفر في اليوميات المساعدة من واقع وثائق المحاسبة أو المستندات الأساسية العائدة لها و هي مستند الصرف بالنسبة النفقات و مستند القبض بالنسبة للإيرادات

هـ- تمسك كل شعبة من شعب البنك و كل حسب اختصاصه حسابات الاستاذ المساعدة العائدة لعملياتها و المدونة في اليومية لديها[1]

و- تسل العمليات في دفتر الاستاذ المساعدة من واقع المحاسبة او المستندات الاساسية او من واقع القيود المثبتة في اليوميات المساعدة و يترك الادارة البنك و بتعليمات منها تحديد الدفاتر استاذ المساعدة، و كذلك، و كذلك السجلات الإحصائية التي تساعد على تتبع العمليات المصرفية.

[1] عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص: 19

ن- تطابق أرصدة الأستاذ المساعدة مع الحسابات المفتوحة في الأستاذ العام بصورة دورية تبعا لحجم عمليات الشعبة و إذا تبين بنتيجة المطابقة وجود فرق فعلى الشعبة المختصة التحري عنها، و اكتشاف الفروق و إصلاح الأخطاء و بالإتفاق مع المحاسبة في الفروع و لا سيما قبل تنظيم الميزان الشهري لحسابات الفروع.

ف- تنظيم محاسبة الفروع جداول إجمالية تثبت فيها المحاسبة و قيود اليوميات المساعدة لدى تلك الشعب.

* يتوجب على محاسبة الفروع أن تتأكد من صحة المبالغ المدونة في الجداول الإجمالية و مطابقتها مع قيود الشعب المختلفة قبل تسجيلها في اليومية العامة.

* تثبت المبالغ الواردة في الجداول الإجمالية في سجل اليومية العامة الذي ينظم وفق تعليمات إدارة الفرع، و يجب أن يراعي في هذا السجل كافة الشروط النظامية.

* تنظيم محاسبة الفرع ميزان المراجعة شهريا لحساباتها الرئيسية في نهاية كل شهر و تقوم بإرساله إلى الإدارة العامة، من أجل المطابقة و المراقبة على عمليات البنك و أنشطته[1]

المبحث الثاني: تقديم المخطط المحاسبي البنكي:

حسب المادة 2 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 ، الموافق ل 6 رمضان 1413 نصت على مايلي : « يجب على المؤسسات الخاضعة أن تسجل عملياتها في المحاسبة طبقا لمخطط الحسابات المصرفي تخص إلزامية المطابقة الترميز، و الاسم، مضمون حسابات العمليات لا يمكن للمؤسسات الخاضعة أن تخرج مؤقتا عن إلزامية المطابقة إلا بترخيص من بنك الجزائر.»

[1] عبد الرزاق شحاذة، مرجع سبق ذكره ، ص:20

المطلب الأول : الإطار القانوني و التنظيمي للمخطط المحاسبي البنكي

البنوك ملزمة بمسك محاسبتها ، و هذا وفقا لتنظيمات الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المنقول عن المخطط المحاسبي ، و تكييفه مع كل قطاع اقتصادي يأخذ به، و من جهة أخرى ظهر في الترتيبات (أحكام)، الفقرة 2 من قرار وزارة المالية المؤرخ في 23 جوان 1975 المتعلق بالطرق التطبيقية الإجرائية ل PCN .

- إن التصحيح البنكي المهيكل بقانون رقم 90 + 10 في 14 أفريل 1990.

المتعلق بالنقد و بالقرض انتهى إلى جعل نجاح الأعمال المقدمة سابق طوال عدة سنوات مكلل بصدور مخطط محاسبي خاص و هذا في 1 جانفي 1993 و إلزامية تطبيقه، لأجل ذلك تم إصدار التنظيمين الآتيين من سلطة النقد «مجلس النقد و القرض».

- تنظيم رقم 92-08 في 17 نوفمبر 1992 المرتبط بنشأة و نشر الحسابات الفردية السنوية للبنوك و الهيئات المالية.

- التنظيم رقم 92-09 في 17 نوفمبر 1992 المرتبط بنشأة و نشر الحسابات الفردية السنوية للبنوك و الهيئات المالية.

- الخصوصية المعروفة عن البنوك تكمل أساسا في كون أنها تمثل مركز ثقل و حساسية كبيرة لكل النشاطات الإقتصادية للدولة، و هلبس [1]

النقد و القرض باعتباره السلطة النقدية ملزم يجعل البنوك تحترم القواعد المحاسبية بصرامة، و هذا من أجل ضمان سهولة مراقبتها في ميدان تسييرها.

---

[1] عمران كهينة، بلخوص سميرة، مرجع سبق ذكره، ص:37

<u>المطلب الثاني</u> :خصائص المخطط المحاسبي البنكي

إن خصائص المخطط المحاسبي البنكي PCB هي تقريبا نفسها مع المخطط المحاسبي الوطني PCN غير أن المخطط المحاسبي البنكي منظم عن طريق تصريف الحسابات في الميزانية و أهم خصائصه هي:

<u>الفرع الأول</u>: تنظيم الحسابات

" قواعد البنوك " يجب أن تكون معرفة عند كل شخص، عندما يكون لتزويد معلوماتنا بمضمون الحساب البنكي يجب أن يكون غير قابل للتغيير و تحصيل من الزبائن مثلهم مثل المشاركين و مثل شركاء السلطة التنفيذية.

<u>الفرع الثاني</u>: الصورة الوفية التي يجب أن تكون عليها المحاسبة

أ- <u>الحذر</u>: يجب أن يكون استعمال PCB بحذر خاصة فيما يتعلق بحسابات النتائج المتعلقة بشركاء و الزبائن.

ب-<u>الإلزامية و الجدية</u>: يجب أن يطبق المخطط المحاسبي البنكي بطريقة حذرة بإلزامية شديدة و لا يجب أن تتلاعب بالحسابات.

ج- <u>مبدأ الثبات</u>: و ذلك للسماح بإجراء المقارنة التسييرية من سنة إلى أخرى.

د- <u>التخصيص</u>: و هذا لإجراء مختلف التعريفات و الطرق لإجراء التضييقات للحسابات و هذا باختيار الأسماء المستعملة.

هـ - <u>الإطار القانوني</u>: و هذا مكون من النظام المقترح من المجلس المالي و القروض[1]

---

[1] عبد الرزاق الشحاذة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 26-27

المطلب الثالث: أهداف المخطط المحاسبي البنكي:

تتمثل أهداف المخطط المحاسبي في:[1]

- حماية المودعين: كون البنك وسيطا بين المودعين و المقترضين، فلا بد من القيام بمعالجة محاسبية للمعلومات و تقديمها في شكل قوائم بصفة تسمح بالقياس الصحيح لسيولة البنك و حساب النسب التسييرية.

- مراقبة و متابعة الكتلة النقدية: يتم تحديد مكونات الكتلة النقدية عن طريق إحصاء حسابات الإقراض مع إبراز طبيعة الأعوان الاقتصادية المستفيدة منها، كما تتم مراقبة النقدية بواسطة تحليل الودائع حسب طبيعتها و حسب عملتها.

- مراقبة العمليات على العملات الصعبة: تتم مراقبة العمليات على العملة الصعبة عن طريق متابعة التزاماتها، مع إبراز نوع العملة، و طرق تقييمها ، وطبيعة العملية على هذه العملة الصعبة (عمليات فورية أو عمليات آجلة)

- مراقبة العمليات السوقية:

تسعى مراقبة العمليات السوقية إلى إبراز مدى مساهمة العمليات التي يعالجها البنك في النشاط الاقتصادي، و تتم مراقبتها بإبراز الطبيعة الاقتصادية للعمليات و الالتزامات عن طريق تقسيم دقيق.

---

[1] سفيان حمادوش، عبد القادر بوعلام، سمير بن نفادي "مستلزمات تنميط المخطط المحاسبي البنكي الجزائري وفقا للمعايير المحاسبية الدولية" (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص محاسبة المدرسة العليا للتجارة، 2005) ، ص ص: 34-35.

المطلب الرابع: مضمون و مكونات المخطط المحاسبي

إذا كان المخطط المحاسبي البنكي يمثل الركيزة الأساسية لجمع المعلومات المحاسبية و معالجتها و تقديمها في شكل مفيد، فيمثل مخطط الحسابات المورد الأساسي لنظام المعلومات المحاسبية لأنه يجسد العمليات التي يقوم لها البنك في شكل محاسبي مفهوم ، بحيث يعبر عن كل عملية في شكل حسابات محاسبية و التي تمثل " المادة الأولية" لإعداد القوائم المالية و التي بدورها تعتبر الهدف الأساسي لكيان المخطط المحاسبي البنكي، فسوف تقتصر على دراسة مخطط الحسابات و القوائم المالية.

الفرع الأول: مضمون مخطط الحسابات:

1-1- **الأصناف**:

يتكون مخطط الحسابات من 9 مجموعات نوردها فيمايلي:[1]

أ- حسابات عمليات الخزينة و العمليات ما بين البنوك.

ب- حسابات العمليات مع الزبائن.

ج- حسابات محفظة السندات – الأوراق المالية و حسابات التسوية.

د- حسابات القيمة الثابتة.

هـ - حسابات الأموال الخاصة.

و- حسابات التكاليف.

ن – حسابات النواتج.

ق- حسابات النتائج.

ف- حسابات خارج الميزانية.

إن هذه التقييمات نمت على أساس السيولة.

[1] Hocine bouchoib, " precie de comptabilité bancaire",;(sous les presses de l'imprimerie 5 - madaoui, premier édition. Alger). pp : 25-26.

إن أساس الأصناف " حسابات الإستغلال " و " حسابات النتائج " على نفس الأساس بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني.

حيث أن في المخطط المحاسبي الوطني PCN الصنف 9 لم يصنف على أنها حسابات في المخطط العام PCG للسنة 1957 المتعلقة بالحسابات التحليلية ، على العكس في PCB المخطط المحاسبي البنكي الذي اعتبرها بحسابات خارج الميزانية.

1-2- الحسابات:

إن المخطط المحاسبي البنكي على صورة المخطط المحاسبي الوطني حيث يمكن لكل صنف من أضافه أن يتفرع إلى 10 حسابات أساسية و كل حساب من هذه الحسابات الأساسية يمكن أن يتفرع إلى 10 حسابات ثانوية ، و كل فرع ثانوي يمكن أن يتفرع إلى 10 حسابات فرعية أخرى و هكذا نرى هذه التقسيمات في هذا المخطط التالي: [1]

[1] Hocine bouchoib,Idem.pp : 26 – 27

الشكل رقم 03: تفرعات المخطط المحاسبي البنكي

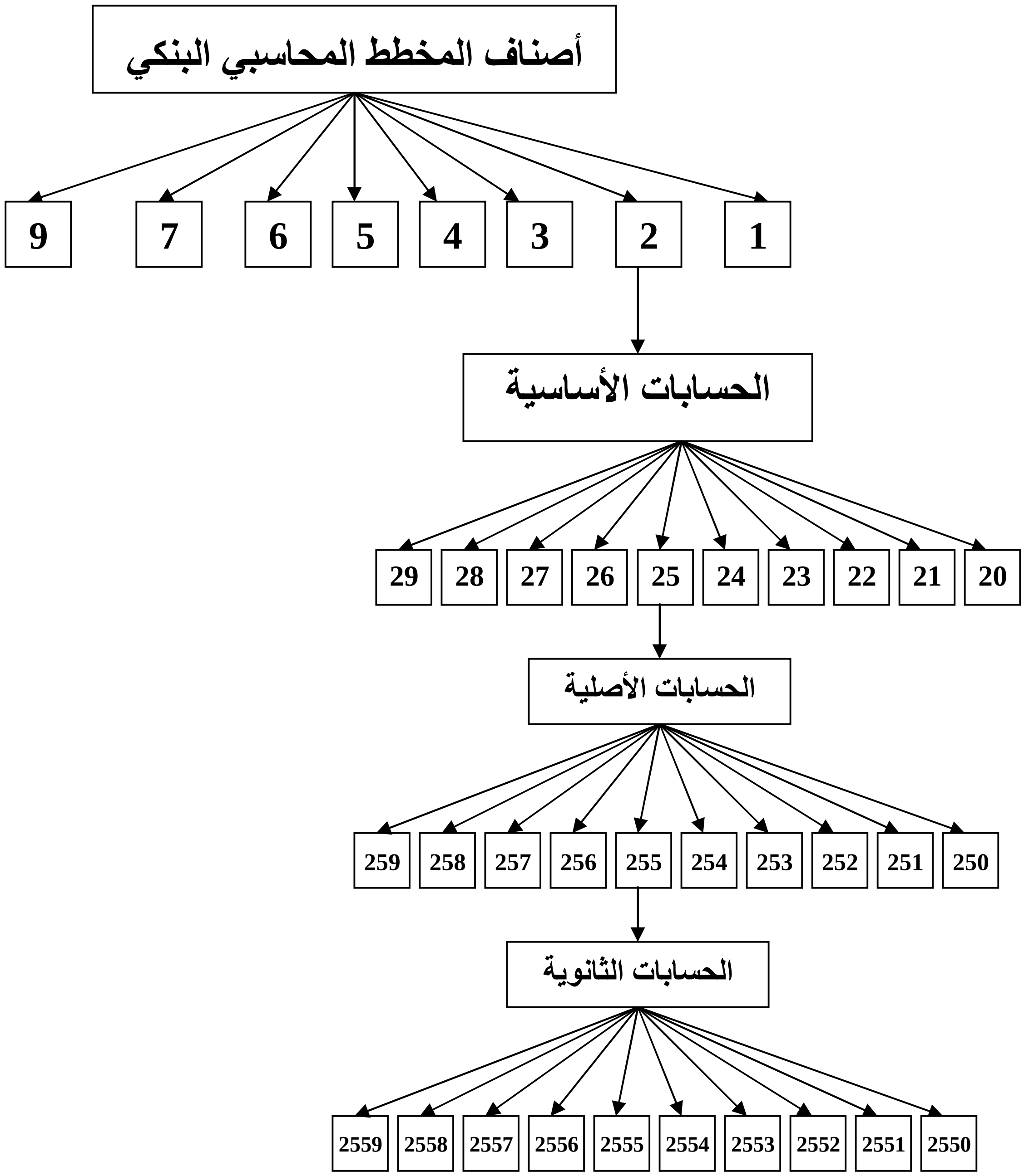

(1) Hocine bouchoib, Idem, pp. : 26-27

الصنف 01: حسابات عمليات الخزينة و عمليات ما بين المصارف [1]

10- الصندوق.

11- البنوك المركزية – الخزينة العمومية – مراكز الصكوك البريدية.

12- الحسابات العادية.

13- حسابات السلفيات و الإقتراضات.

14- قيم مستلمة على سبيل الأمانة.

15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة.

16- قيم غير محملة و مبالغ أخرى مستحقة.

17- عمليات داخلية في الشبكة.

18- ديون مشكوك فيها.

19- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

الصنف2: حسابات العمليات مع الزبائن

20- قروض االزبائن

22- حسابات الزبائن

23- سلفيات و اقتراضات.

24- قيم مستلمة على سبيل الأمانة.

25- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة

26- قيم غير محملة و مبالغ أخرى مستحقة

28- ديون مشكوك فيها.

29- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

[1] الجريدة الرسمية الصادرة في 29 ديسمبر، المؤرخ في 23 يوليو 2009 نظام رقم 09-، 04 العدد 76 ص ص: 14،13.

الصنف 3: حسابات الحافظة – سندات و حسابات التسوية[1]

30- عمليات على السندات

31- أدوات شرطية

32- قيم قيد التحصيل و حسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها.

33- ديون مكونة من سندات

34- مدينون و دائنون متنعون

35- استخدامات متنوعة

36- حسابات انتقالية و حسابات تسوية

37- حسابات الربط

38- ديون مشكوك فيها

39- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

الصنف4 : حسابات القيم الثابتة

40- سلفيات تابعة

41- حصص في المؤسسات المرتبطة سندات مساهمة و سندات نشاط الحافظة.

42- القيم الثابتة المادية و غير المادية

44- الإيجار البسيط

45- مخصصات الفروع في الخارج

46- خسائر القيمة على القيم الثابتة

47- اهتلاكات

48- ديون مشكوك فيها

49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ص: 14

الصنف5: رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة[1]

50- نواتج و أعباء مؤجلة –خارج دورة الإستغلال

51- مؤونات المخاطر و الأعباء

52- مؤونة منظمة

53- ديون تابعة

54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة

55- علاوات مرتبطة برأس المال و الإحتياطات

56- رأس المال

58- ترحيل من جديد

59- نتيجة الدورة

الصنف 6: حسابات الأعباء

60- أعباء الإستغلال البنكي

62- خدمات

63- أعباء المستخدمين

64- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة

66- أعباء متنوعة

67- العناصر غير العادية – الأعباء -

68- مخصصات الإمتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة.

69- الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة .

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ص: 14

الصنف 7: حسابات النواتج [1]

70- نواتج الإستغلال البنكي

76- نواتج متنوعة

77- العناصر غير العادية – نواتج

78- الإسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات

الصنف 9: حسابات خارج الميزانية

90- التزامات التمويل

91- التزامات الضمان

92- التزامات على السندات

93- عمليات العملات الصعبة

94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية

96- التزامات أخرى

98- التزامات مشكوك فيها

*و الآن نأخذ كل صنف على ماذا يحتوي

الصنف (1) :عمليات الخزينة و عمليات ما بين البنوك

تسجل حسابات هذا الصنف النقود و القيم بالصندوق، و عمليات الخزينة و عمليات ما بين البنوك تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات و الافتراضات و العمليات سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية.

العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتحد مع البنك المركزي و الخزينة العمومية و مراكز الصكوك البريدية و البنوك و المؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب و كذا المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية.

[1] الجريدة الرسمية مرجع سبق ذكره ص:15

الصنف (2) : حسابات العمليات مع الزبائن[1]

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوعة للزبائن و كذا الودائع التي تتم من قبلهم.

تشمل القروض للزبائن (الحساب 20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها.

تتضمن حسابات الزبائن (الحساب 22) مجمل الموارد الملقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب ودائع لأجل ،قسائم الصندوق.....)

تنتمي أيضا إلى هذا الصنف، القروض و الإقتراضات مع الزبائن الماليين و شركات الاستثمار و شركات التأمين و التقاعد و كذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منظم.

تستثن من هذا الصنف الاستخدامات و الموارد المجسدة بسندات

الصنف (3): حافظة الأوراق المالية و حسابات السنوية

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، نسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية.

تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات و أوراق التوظيف و كذا شهادات الاستثمار تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي.

تشمل الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة ، المجسدة بأوراق مالية شهادة مديونية قابلة للتفاوض و سندات، لا سيما قسائم السندات القابلة للتحويل.

كما يضم هذا الصنف عمليات التحصيل و العمليات مع الغير و الاستعمالات الاخرى و كذا الحسابات الانتقالية و السنوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ص:15

الصنف (4): القيم الثابتة [1]

تسجل حسابات هذا الصنف الإستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة كما يضم هذا الصنف القروض التابعة و الاصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

الصنف 5 : رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة:

تجمع في حسابات هذا الصنف مجموع وسائل التحويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة كما تظهر أيضا في هذا الصنف، النواتج و الأعباء المؤجلة خارج دورة الإستغلال (كالإعانات و و الأموال العمومية المحملة و الضرائب المؤجلة على الأصول و الضرائب المؤجلة على الخصوم و النواتج و الأعباء الأخرى المؤجلة) نتيجة السنة المالية.

الصنف 6: الأعباء

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة زيادة على أعباء الإستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة و كذلك مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة.

كما تظهر في هذا الصنف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطرة البنكية العامة يتم تمييز أعباء الإستغلال البنكي حسب نوع العمليات و حسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات.

كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية- الأعباء و الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة.

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره،ص:15

الصنف 7: النواتج [1]

تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة زيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف الإسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات.

تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف كما هو الحال بالنسبة للأعباء ، يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات و حسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية – النواتج

الصنف9: خارج الميزانية

تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة.

يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام و الطرف المقابل و في هذا السياق تخصص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل و التزامات بالعملات الصعبة.

تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد التزامات الضمان التي تمت في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر للتأمين من طرف هذا الأخير، إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه

يظهر على الخصوص في بند التزامات الضمان السندات المكفولة و التزامات بالقبول.

يتضمن بند " التزامات على الأوراق المالية " عمليات الشراء و اليع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة.

كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة .

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ،ص: 16

2- **مكونات المخطط المحاسبي:**[1]

و تتضمن ما يلي:

2-1 - **الميزانية** :

تعبرالميزانية عن الحالة المالية للبنك في زمن معين ، و هي المرآة التي تعكس نتيجة النشاط و

مكونات ميزانية بنكية

ا لجدول رقم 04: مكونات الميزانية البنكية

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن 1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات و حقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7	الضرائب الجارية – أصول			
8	الضرائب المؤجلة – أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع ، المؤسسات المشتركة			
12	أو الكيانات المشاركة			
13	العقارات الموظفة			
14	الأصول الثابتة المادية			
15	الأصول الثابتة غير المادية			
	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره نظام 09-05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ،ص: 18 .

[1]

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن 1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية – خصوم			
6	الضرائب المؤجلة – خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى			
11	للإستثمارات			
12	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
13	ديون تابعة			
14	رأس المال			
15	علاوات مرتبطة برأس المال			
16	احتياطات			
17	فارق التقييم			
18	فارق إعادة التقييم			
19	ترحيل من جديد (+ / -)			
	نتيجة السنة المالية (+ / -)			
	مجموع الخصوم			

[1] الجريدة الرسمية مرجع سبق ذكره ،ص :19.

2-2 خارج الميزانية:[1]

نظرا لأهمية الإلتزامات (التعهدات) البنكية، تحظى هذه التعهدات في وثيقة (قائمة) تدعى خارج الميزانية و نظرا للعدد الكبير من التعهدات التي تمنعها البنوك أو تتلقاها ، و نظرا لكثرة العمليات على العملة الصعبة و على الوسائل المالية، فحسابات خارج الميزانية تمثل الركيزة لتحديد معظم النسب القانوينة.

الجدول رقم (5) : نموذج خارج الميزانية

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن 1
أ	التزامات ممنوحة			
1	التزامات التمويل بل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	التزامات محصل عليها			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

[1] الجريدة الرسمية مرجع سبق ذكره ،ص :20.

2- **3 - <u>جدول حسابات النتائج</u> :** تسجل في جدول حسابات النتائج كل العمليات التي تزيد من ثروة البنك (الايرادات) و العمليات التي تنقص من ثروتها (التكاليف) يمثل الفرق بين الإيرادات و التكاليف نتيجة الدورة المالية ، و بالتالي يفسر جدول حسابات نتائج الأنشطة التي قام بها البنك قصد فهم مكونات نتيجة الدورة المالية، يجمع جدول حسابات النتائج بين الإرادات و التكاليف حسب طبيعتها.

الجدول رقم (6) : مكونات جدول حسابات النتائج للبنك [1]

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن 1
1	+ فوائد و نواتج مماثلة			
2	- فوائد و أعباء مماثلة			
3	+ عمولات (نواتج)			
4	- عمولات (أعباء)			
5	+ / - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة			
6	+ / - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى			
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	الناتج البنكي الصافي			
10	- أعباء استغلال عامة			
11	- مخصصات للإهلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية			
12	الناتج الإجمالي للإستغلال			
13	- مخصصات المؤونات ، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإستيراد			
14	+ استرجاعات المؤونات ، خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	- نواتج الإستغلال			
16	+ / - أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
18	- العناصر غير العادية			
19	الناتج قبل الضريبة			
20	ضرائب على النتائج و ما يماثلها			
21	الناتج الصافي للسنة المالية			

[1] الجريدة الرسمية ،مرجع سبق ذكره، ص :24.

المبحث الثالث: التسجيل المحاسبي للعمليات البنكية

يتم تسجيل العمليات المختلفة التي يقوم بها البنك في مختلف أقسامه الخارجية وفقا لقيود نظامية في اليومية و ذلك اعتمادا على التعليمات الواردة في المخطط المحاسبي البنكي [1]

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعمليات البنك التجاري

تتم عمليات البنك التجاري من خلال مجموعة من الأقسام التقنية المتخصصة و التي تمثل النظم الفرعية التي يتضمنها النظام المحاسبي للبنك التجاري و يختص هذا المطلب بدراسة كيفية التسجيل المحاسبي لعمليات التي يقوم بها كل قسم.

الفرع الأول: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم الخزينة :

هو القسم الذي يقوم بعمليات القبض و الدفع في البنك، فعن طريقة يتم دفع المصروفات الخاصة بالبنك و المدفوعات للعملاء كما يتم القبض من العملاء عن طريق قسم الخزينة.

أ- عمليات المقبوضات:

يقوم المسؤول عن المقبوضات بإثبات كل نقدية واردة إلى الصندوق حسب طبيعة العمليات الحاصلة اليوم

أ- 1: المقبوضات الخاصة بالإيداعات في الحسابات الجارية و الودائع المختلفة:

من ح/ الصندوق	xxx	
إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة		xx
ح/ ودائع لأجل		xx
ح/ ودائع للتوفير		xx
قيد بقيمة الإيداعات في الحسابات الجارية و الودائع		

[1] عبد الرزاق الشحادة ، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

أ- 2- عمليات قبض الأموال من الحساب الجاري لفرع لدى البنك المركزي:[1]

و يتم ذلك بجعل حساب الصندوق مدين مقابل جعل حساب البنك المركزي دائن (حساب جاري) بنفس المبلغ:

من ح/ الصندوق إلى ح/ البنك المركزي (حساب جاري) إثبات قيمة الأموال المجموعة من الحساب الجاري	xxx	 xxx

أ- 3: عملية قبض السندات التجارية المحصلة لصالح زبائن البنك:

و يتم ذلك يجعل حساب الصندوق مدين مقابل جعل الحسابات الجارية الدائنة و حساب إيرادات الإستثمار أو عمولة تحصيل السندات دائن المبلغ.

من ح/ الصندوق إلى ح/الحسابات الجارية الدائنة ح/ إيرادات	xxx	 xxx

أأ- 4: عملية قبض القيمة المقابلة للنقد الأجنبي المباع:[2]

يتم ذلك بجعل حساب الصندوق مدين مقابل حساب القيمة المقابلة للنقد الأجنبي دائن

من ح/ الصندوق إلى ح/القيمة المقابلة للنقد الأجنبي إثبات بيع القيمة المعينة من النقد الأجنبي بسعر محلي مدين و قبض القيمة نقدا	Xxx	 xxx

[1] عبد الحليم كراجة " محاسبة البنوك" (دار صفاء للنشر و التوزيع ،عما ن ،2000) ص :29.
[2] عبد الرزاق شحادة ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 31-32.

ب/ عمليات المدفوعات:

يقوم مسؤول النقدية باستلام المبلغ اللازم لعملية المدفوعات و التي سيتم تغطيتها في ذلك اليوم و مختلف هذه العمليات تقيد في يومية لدى محاسبة الفرع على النحو التالي:

ب/1- عملية السحب النقدية من الحسابات الجارية المختلفة:[1]

و يكون القيد عكس المقبوضات الخاصة بالإيداعات في الحسابات الجارية و الودائع و تسجل كالتالي:

من ح/ الحسابات الجارية	XXX	
ح/ ودائع التوفير	XXX	
ح/ ودائع لأج	XXX	
إلى ح/الصندوق		XXX
إثبات قيمة المسحوبات النقدية من الحسابات الجارية للودائع المختلفة		

ب-2 – عملية الإيداع في الحساب الجاري لفرع لدى البنك المركزي :[2]

و يكون عكس عملية قبض الأموال من الحسابات الجارية للفرع لدى البنك المركزي و يتم التسجيل كمايلي:

من ح/ البنك المركزي (حساب جاري	XXX	
إلى ح/الصندوق		XXX
إثبات إيداع الأموال في الحساب الجاري للفرع لدى البنك المركزي		

[1] عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص:33.
[2] عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره ، ص:29.

ب-3- عملية دفع الرواتب إلى موظفي البنك في نهاية الشهر[1]

من ح/ النفقات العامة و الرواتب و الأجور إلى ح/الصندوق ح/ الدوائر المالية ح/ دائنون متنوعون (تأمينات إجتماعية) إثبات دفع الرواتب بعد حسم الإقتطاعات على الموظفين	xxx	 xxx xxx xxx

<u>الفرع الثاني:</u> المحاسبي لعمليات قسم الحسابات الجارية و مراكز العملاء

يعتبر قسم الحسابات الجارية من أهم أقسام البنوك التجارية حيث ترتكز التسجيل فيه حسابات العملاء و الشركات و الهيئات و المؤسسات ، و تفتح تلك الحسابات لدى البنوك لإيداع الأموال النقدية او الشيكات و التي تقوم البنوك بتحصيلها نيابة عن العملاء و سحب تلك الأموال عند الحاجة إليها ، كما يمكن للأفراد فتح حسابات جارية لدى البنوك و حتى يتمكنوا من استخدام الحساب الجاري فإن البنك يسلمهم دفاتر شيكات لسحب ما يحتاجون.

أ-**<u>عملية الإيداع</u>[2]:**

و تتم عملية الإيداع بطريقتين : الإيداع النقدي و الإيداع بالشيكات

أ-1- <u>الإيداع النقدي</u>: و يتم ذلك عن طريق القيد التالي:

من ح/ الصندوق إلى ح/العملاء إثبات عملية إيداع مبلغ مالي	xxx	 xxx

---

[1] عبد الرزاق شحادة ،مرجع سبق ذكره ، ص :34.

[2] عبد الرزاق شحادة ،مرجع سبق ذكره ، ص : 43.

أ- 2 - عملية الإيداع بالشيكات المسحوبة على عملاء تابعة لنفس البنك:[1]

و ذلك يتم وفق قيدين يجعل حساب الحسابات الجارية للعملاء المحسوب عليهم مدين مقابل جعل حساب شيكات قيد التحصيل دائن بنفس المبلغ، أما القيد الثاني فيكون بجعل حساب شيكات قيد التحصيل مدين مقابل جعل الحساب الجاري للعميل المستفيد دائن بنفس المبلغ و يكون التسجيل كالتالي:

من ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/شيكات قيد التحصيل عملية إيداع الشيك	xxx	xxx
من ح/ شيكات قيد التحصيل إلى ح/الحساب الجاري للعملاء إثبات عملية التحصيل	xxx	xxx

ب- عملية السحب :

و تتم عملية السحب بطريقتين : السحب نقدا و السحب عن طريق الشيكات

ب-1- السحب نقدا:[2]

و يتم ذلك بجعل حساب العملاء مدين مقابل جعل حساب الصندوق دائن و يكون القيد التالي:

من ح/ حسابات جارية للعملاء إلى ح/الصندوق إثبات قيمة المسحوبات	xxx	xxx

---

[1] عثمان الأميرة إبراهيم ، محمود السيد سليمان " أنظمة محاسبية متخصصة" (الدار الجامعية الإسكندرية،2001)، ص : 114.

[2] عبد الرزاق شحادة ، مرجع سبق ذكره، ص : 46.

ب-2- عملية السحب عن طريق الشيكات [1]:

و يكون القيد كالتالي:

من ح/ الحسابات الجارية الدائنة إلى ح/الشيكات إثبات قيمة الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية	xxx	xxx

ج- عملية التحويل من الحسابات الجارية [2]:

ج-1- عند التحويل من حساب عميل إلى حساب عميل آخر في نفس الفرع:

و ذلك بجعل حساب الجارية للعملاء مدين مقابل جعل حساب الحسابات الجارية للعملاء دائن بنفس المبلغ و يكون القيد كاتالي:

من ح/ الحسابات الجارية للعميل إلى ح/الحسابات الجارية للعميل قيمة المبلغ المحول من حساب جاري للعميل إلى حساب جاري لعميل آخر	xxx	xxx

ج-2- عند التحويل من حساب عميل إلى حساب عميل بفرع آخر من فروع البنك:

و يكون القيد كمايلي:

من ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/الحسابات الجارية للفروع تحويل القيمة إلى حساب العميل	xxx	xxx

[1] عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.
[2] عثمان الأميرة ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

د- تحديد الفوائد المدينة و الدائنة و إثباتها في حساب العملاء:[1]

و يتم معالجة الفوائد كما يلي:

من ح/ مصاريف الفوائد إلى ح/الحسابات الجارية للعملاء ح/ ضريبة القيم المنقولة إضافة الفوائد المدفوعة للحساب الجاري بعد حضر الضريبة	xxx	 xxx xxx

الفرع الثالث: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم صندوق التوفير :

أ-إجراء فتح حساب التوفير:[2]

يقوم العميل بطلب فتح حساب التوفير لدى البنك ، و عند الموافقة يقوم قسم التوفير بإصدار دفتر للتوفير حيث يحتوي على إسم العميل و عنونه و جنسيته و مهنته، و يقوم بالتحقق من هذه المعلومات ، و بعد إيداع العميل المبلغ المراد فتح الحساب به يقوم الموظف بتسليمه الدفتر و هذا بعد عملية الإيداع فيه و التأشير عليه من طرف رئيس قسم التوفير.

ب- التسجيل المحاسبى للعمليات المرتبطة بحسابات التوفير :

ب-1- العمليات المتعلقة بالإيداع:

و يكون القيد كالتالي:

من ح/ الصندوق إلى ح/عملاء صندوق التوفير إثبات مجموع المبالغ التي يتم إيداعها بحساب التوفير للعميل	xxx	 xxx

ب-2- العمليات المتعلقة بالسحب :[3]

و يكون القيد كالتالي:

من ح/ عملاء صندوق التوفير إلى ح/الصندوق إثبات عملية السحب	xxx	 xxx

---

[1] عثمان الأميرة إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص: 46.
[2] أحمد نور ، أحمد بسيوني شحادة ،" محاسبة المنشأة المالية تصميم النظام المحاسبي" (شركات التأمين و البنوك ،1987)، ص : 271.
[3] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

ب-3- تحديد الفوائد و معالجتها محاسبيا:[1]

* تحسب الفوائد على حسابات التوفير وفق الأسعار التي يحددها البنك المركزي

* في نهاية كل شهر يتم حساب الفائدة بصورة تقريبية على أدنى رصيد خلال الشهر

و يكون القيد كالتالي:

من ح/ الفوائد المدينة على حسابات التوفير	xxx	
إلى ح/احتياطي الفوائد المدينة على حسابات التوفير		xxx
حساب الفائدة الشهرية		

* في نهاية السنة يتم إضافة الفائدة إلى حساب التوفير للعميل و يكون القيد كالتالي:

من ح/ احتياطي الفوائد المدينة على حسابات التوفير	xxx	
إلى ح/عملاء الصندوق		xxx
إضافة الفائدة إلى حساب التوفير		

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم الإعتمادات المستندية و قسم الأوراق المالية و قسم الأوراق التجارية:

الفرع الأول: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم الإعتماد المستندي :

تقوم البنوك بدور فعال تمويل التجارة الخارجية و ذلك عن طريق قيامها بالإعتمادات المستندية ، و الإعتماد الستندي هو إعتماد – إتفاق – بفتحه البنك على طلب شخص يسمى الأمر أو المستورد لبنك بدفع قيمة المستندات التي يقدمها المصدر ما دامت مستوفية لشروط الإعتماد.

أ- إعتمادات الإستيرد:

أ-1- قيود فتح الإعتامد:[2]

[1] عثمان الأميرة إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص : 133.

[2] فائق شفير ، عاطف الأخرس ، عبد الرحمان سالم ، " محاسبة البنوك" (دار المسرة ، عمان، 2002)، ص ص: 206-207.

أ-1-1- إثبات تعهد البنك:

عند قبول البنك بفتح الإعتماد يسجل هذا القبول بقيد نظامي و بالعملة الأجنبية المتفق عليها، حيث يثبت البنك من خلال هذا القيد تعهد باستلام وثائق السحب إلى المراسل الخارجي و يتم القيد على الشكل التالي:

من ح/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية إلى ح/تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية قيد تثبيت فتح الإعتماد المستندي	xxx	xxx

أ- 1-2- إثبات شراء العملة الأجنبية:

يتم ذلك بجعل الحساب الجاري للعملاء مدين مقابل جعل حسابات التأمينات النقدية و حساب العمولة و حساب مصاريف الرسوم و الطابع و غيره

أ-3- قيود تصفية الإعتماد:[1]

و يكون عكس قيد إثبات تعهد البنك و يكون كالتالي:

من ح/ تعهدات البنك مقابل إعتماد مستندية إلى ح/تعهدات العملاء مقابل إعتمادات مستندية إلغاء القيد النظامي	xxx	xxx

ب- إعتمادات التصدير:

و يكون القيد كالتالي:

من ح/ تعهدات العملاء مقابل إعتمادات تصدير معززة إلى ح/تعهدات مقابل اعتمادات تصدير معززة قيد فتح الإعتماد	xxx	xxx

[1] فائق شفير، عاطف الأخرس ، عبد الرحمان سالم، مرجع سبق ذكره ، ص- ص: 211- 214.

ب-1- إجراءات تقديم المستندات و سداد قيمتها[1]:

*** عند استلام المستندات من المصدر:**

يتم تسجيل قيمة الإعتماد بحسابه بالقيد التالي و ذلك بعد اقتطاع المصاريف و العمولة.

من ح/ المراسلين بالخارج	xxx	
إلى ح/غطاء نقدي مقابل اعتمادات التصدير		xxx

*** تحويل المبلغ بالعملة الأجنبية من البنك المركزي:**

من ح/ تالبنك المركزي إلى ح/المراسلين بالخارج تحويل قيمة المستندات إلى المراسلين بالخارج	xxx	 xxx
من ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/الصندوق ح/ العمولة ح/ مصاريف الرسوم و الطوابع و غيره تسجيل المبلغ بالعملة الأجنبية المتفق عليها	xxx	 xxx xxx xxx

[1] عثمان الأميرة ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

أ- 2- قيود تنفيذ الإعتماد:

أ-2-1: تحويل قيمة المستندات إلى المراسلين في الخارج:[1]

و ذلك بجعل حساب غطاء نقدي مقابل اعتمادات استيراد مدين مقابل جعل حساب المراسلين بالخارج دائن بنفس المبلغ و يكون القيد كالتالي:

من ح/ غطاء نقدي مقابل اعتمادات	xxx	
إلى ح/المراسلين بالخارج		xxx
تحويل قيمة المستندات إلى المراسلين بالخارج		

أ-2-2 – تحويل العملة إلى المراسلين بالخارج:[2]

و يكون القيد كالتالي:

من ح/ المراسلين بالخارج	xxx	
إلى ح/البنك المركزي		xxx
تحويل العملة		

*** تسديد قيمة المستندات إلى المصدر:**

من ح/ الإعتمادات المستندية المراسلة لتحصيل	xxx	
إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء		xxx
ح/ عمولة اعتمادات التصدير		xxx
ح/ مصاريف اعتمادات التصدير		xxx
تحويل قيمة المستندات إلى المراسلين بالخارج		

[1] عثمان الأميرة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 170.
[2] فائق شفير ، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، مرجع سبق ذكره، ص:211.

2- التسجيل المحاسبي لعمليات قسم الأوراق المالية:[1]

يتولى قسم الأوراق المالية العمليات التي تتعلق بالأسهم و السندات سواء كانت لصالح البنك أو لصالح العملاء و تتمثل هذه العمليات في حفظ الأوراق المالية التي يرغب العملاء في إيداعها لدى البنك، شراء و بيع الأوراق المالية لحساب العملاء لاكتتاب في الأوراق المالية الجديدة لحساب العملاء ، تحصيل الكوبونات و السندات المستهلكة الأقراص بضمان الأوراق المالية و في هذا الفرع كل من العمليات و كيفية تسجيلها محاسبيا:

أ- إيداع الأوراق المالية:

نلاحظ في أن إيداع الأوراق المالية لا يترتب عليها إجراء قيود محاسبية باستثناء مصروفات حفظ الأوراق المالية المودعة حيث يتم تسجيلها بالقيد التالي:

من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	xxx	
إلى ح/ مصروفات حفظ الأوراق المالية		xxx
إثبات إيداع الأوراق المالية		

ب- شراء الأوراق المالية : في هذه الحالة يقوم البنك بشراء الأوراق لصالح بنك ممن لهم حسابات جارية لديه، أو غيرهم من الجمهور و في حالة شراء الأوراق المالية لصالح أحد العملاء فإنه يراعي ضرورة أن يكون هناك غطاء كامل بقيمة الأوراق المراد شرائها.

ب-**1- الشراء لصالح « حساب» البنك** :[2]

من ح/ محفظة الأوراق المالية	xxx	
إلى ح/ الوسطاء « السمسار»		xxx
شراء أوراق مالية لمحفظة البنك		

[1] عثمان الأميرة ابراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص: 176.
[2] فائق شفير ، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 270- 274.

ب-2- الشراء لحساب العملاء:

من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	xxx	
إلى ح/ الوسطاء « السمسار»		xxx
ح/ العمولة		xxx
شراء أوراق للعملاء و احتساب عمولة عليهم		

ج/ بيع الأوراق المالية:

ج-1- البيع لحساب البنك:

من ح/ الصندوق	xxx	
ح/ الحسابات الجارية للوسطاء		xxx
إلى ح/ سماسرة الأوراق المالية		

ج-2- البيع لحساب العملاء:

من ح/ الصندوق	xxx	
أو ح/ الحسابات الجارية للعملاء		xxx
إلى ح/ الحسابات الجارية للوسطاء		

الفرع الثالث: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم الأوراق التجارية:

1- عملية تحصيل الاوراق التجارية:[1]

يمكن الزبائن البنك أن يقدموا الأوراق التجارية إى وصل ميعاد استحقاقها من أجل تحصيل قيمتها وتحويلها إلى حسابات الصكوك او الحسابات الجارية، حيث أن البنك لا يقوم بهذا التحويل مباشرة و بمجرد استلام الورقة ، و لا يتم ذلك إلى عند التحصيل الفعلي و لهذا الغرض تستعمل حسابات وسطية تمكنه من متابعة سيرورة عملية التحصيل التي تمر عبر مرحلتين :

[1] عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 189-192 .

أ- مرحلة استلام الورقة التجارية:

و يكون القيد المحاسبي كما يلي:

من ح/ أوراق تجارية إلى ح/ مستحقات قيد التحصيل استلام أوراق تجارية من الزبائن قصد التحصيل	xxx	 xxx

ب-مرحلة تحصيل الورقة التجارية:

و في هذه المرحلة يمكن أن يميز بين 3 حالات

ب-1- الورقة التجارية مسحوبة على نفس الفرع:

و ذلك يجعل الحساب الجاري للساحب (معطي الأمر/ مدين، مقابل حساب أوراق تجارية للتحصيل دائنا، ثم يجعل حساب مستحقات قبل التحصيل مدين مقابل جعل الحساب الجاري للمستفيد دائن بنفس المبلغ، مع الأخذ بعين الإعتبار عمولة التحصيل التي تسجل في حساب نواتج الإستغلال المصرفي (عمولة تحصيل دائن)

و القيد المحاسبي يكون كما يلي:

من ح/ حسابات جارية (الساحب) إلى ح/ أوراق تجارية للتحصيل	xxx	 xxx
من ح/ مستحقات قيد التحصيل إلى ح/ الحساب الجاري للمستفيد ح/ عمولة التحصيل	xxx	 xxx xxx

ب-2- الورقة التجارية مسحوبة على أحد فروع البنك[1]:

من ح/ حساب الربط بين الوكالات إلى ح/ أوراق تجارية للتحصيل	xxx	 xxx
من ح/ مستحقات قيد التحصيل إلى ح/ الحسابات الجارية ح/ عمولة التحصيل	xxx	 xxx xxx

[1] عبد الرزاق شحادة ، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

ب-3- ورقة تجارية مسحوبة على بنك آخر:

في هذه الحالة نجعل حساب البنك المراسل مدين، مقابل حساب اوراق تجارية للتحصيل دائن ثم يجعل حساب مستحقات قيد التحصيل مدينا مقابل حساب جاري للعملاء دائن مع الاخذ بعين الإعتبار عمولة التحصيل ، و القيد يكون كما يلي:

من ح/ أوراق تجارية للتحصيل إلى ح/ مستحقات قيد التحصيل	xxx	 xxx
من ح/ البنك المراسل إلى ح/ الأوراق التجارية للتحصيل	xxx	 xxx
من ح/ مستحقات قيد التحصيل إلى ح/ الحسابات الجاري للعملاء ح/ عمولة التحصيل	xxx	 xxx xxx

2- عملية خصم الأوراق التجارية[1]:

يقوم البنك بمنح ائتمان لزبائنه مقابل تنازلهم عن الأوراق التجارية التي هي محررة لأمرهم التي لم يحن ميعاد استحقاقها بعد ،إلا أن البنك في هذه الحالة لا يقوم بهذه العملية بدون مقابل، و إنما يقوم بخصم مبلغ نقدي من القيمة الاسمية للورقة، حيث يتحصل الزبون في الأخير على القيمة الحالية فقط .

تسجل عملية خصم الأوراق التجارية محاسبيا في حساب قيم تجارية الذي يكون مدين مقابل جعل حساب الصندوق دائن إذا تمت عملية الخصم نقدا، أو يجعل حساب قيم تجارية مدين مقابل جعل حساب الحسابات الجارية دائنا إذا تمت عملية الخصم عن طريق التحويل للحسابات الجارية للعملاء مع الأخذ بعين الإعتبار سعر الخصم الذي يسجل في حساب عمولات على الاوراق التجارية و الشيكات.

[1] عبد الرزاق شحادة ، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

أ- **الخصم نقدا:** و يكون القيد كالتالي:

من ح/ قيم تجارية	xxx	
إلى ح/ الصندوق		xxx
عملية الخصم نقدا		

ب- **الخصم عن طريق التحويل:**

من ح/ قيم تجارية	xxx	
إلى ح/ الحسابات الجارية		xxx
ح/ العمولات على الأوراق التجارية و الشيكات		xxx
عملية الخصم تمت عبر التحويل		

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم خطابات الضمان و قسم الكمبيو و قسم المقاصة.

الفرع الأول: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم خطابات الضمان:[1]

خطاب الضمان هو تعهد من البنك بان يسدد للمستفيد مبلغ معين من المال و ذلك عند اول طلب و خلال مدة سريان خطاب الضمان، و يصدر بناءا على طلب شخص أو شركة و ذلك لضمان تنفيذ التزام محدد في الميعاد المحدد و بالشروط المطلوبة:

أ- **قيد إصدار خطابات الضمان:**

من ح/ التزامات مقابل خطابات الضمان	xxx	
إلى ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان		xxx
قيد إثبات إصدار خطاب الضمان		

[1] أحمد نور ، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 437 – 445

ب- دفع قيمة للغطاء:

عند إصدار البنك لخطاب الضمان يطلب من الزبون تغطية نقدية، و يسجل القيد كما يلي:

من ح/ الصندوق	xxx	
أو ح/ الحسابات الجارية للعملاء	xxx	
إلى ح/ غطاء نقدي مقابل خطابات الضمان		xxx
ح/ عمولة خطاب الضمان		xxx
ح/ رسوم الدمغة		xxx
إثبات سداد الغطاء النقدي		

ج- إلغاء خطاب الضمان:[1]

عند قيام الجهات المستفيدة بإعادة خطاب الضمان إلى البنك بعد انتهاء مدتها أو غرضها تكون القيود التالية:

من ح/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان	xxx	
إلى ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان		xxx
الغاء خطاب الضمان		

د- إثبات رد قيمة الغطاء النقدي:

من ح/ غطاء نقدي مقابل خطاب الضمان	xxx	
إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء		xxx
ح/ الصندوق		xxx
إثبات رد قيمة الغطاء النقدي للعميل		

الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات قسم الكمبيو:

يعتبر قسم الكمبيو في البنك التجاري حلقة وصل بين البنك و بين غيره من البنوك المحلية و الأجنبية حيث يقوم بالخدمات المصرفية المحلي و هي التي تدون البنوك الأخرى المحلية طرف فيها و كذلك يقوم بالخدمات المصرفية الخارجية و هي التي تكون البنوك الجارية طرفا فيها.

.

[1] عثمان الأميرة ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 195- 196.

أ- فتح حسابات للعملاء بالعمولات الأجنبية:

يتم فتح حسابات خاصة بالعمولات الأجنبية للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين و يتم الإيداع و السحب من هذه الحسابات بنفس نوع العملة و الإيداع من هذه الحسابات يكون إما نقدا أو بتحليل من الخارج أو شيكات مسحوبة على بنوك أخرى و تجري العقود كالتالي:

أ-1- عقد للإيداع :

من ح/ العملات الأجنبية (نقدا)		
إلى ح/ المراسلين بالخارج (تحويلات أو شيكات)	xxx	
ح/ الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي	xxx	
ح/ عمولة الكمبيو		xxx

أ- 2- عقد السحب:

من ح/ الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي	xxx	
إلى ح/ العملات الأجنبية (حسب نوع العملة)		xxx
ح/ عمولة الكمبيو		xxx

حالة الفارق سالب : [1]

نسجل في هذا الفارق حساب خسائر على عملية الصرف و بيع عمولات أجنبية الذي يكون مدين مقابل جعل حساب عمولات بالدينار دائن و يكون القيد كالتالي:

من ح/ الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي	xxx	
إلى ح/ العملات الأجنبية (حسب نوع العملة)		xxx
ح/ عمولة الكمبيو		xxx

[1] عثمان الأميرة إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص: 196.

ب- بيع عملات أجنبية من طرف الزبائن:

عند بيع عملات أجنبية من طرف الزبائن للبنك فإن حساب عمولات أجنبية يزداد بحيث يكون مدين مقابل جعل حساب أوراق و عملات بالدينار أو حساب بالشيكات دائن و يكون القيد كالتالي:

من ح/ عمولات أجنبية	xxx	
إلى ح/ أوراق و يقود بالدينار		xxx
ح/ الشيكات		xxx

الفرع الثالث: التسجيل المحاسبي لعمليات المقاصة:[1]

تلعب غرفة المقاصة دورا هاما تسوية الإلتزامات المتبادلة بين وحدات القطاع المصرفي حيث يتم بها إجراء عملية المقاصة و تسوية الفروقات الناتجة عن ذلك دون اللجوء إلى نقل الأموال من بنك لآخر ، و هي غرفة يجتمع فيها ممثلوا البنوك المشتركة فيها لإجراء المقاصة و تسوية الحقوق و الإلتزامات عن طريق المقارنة بين الأوراق التجارية المسحوبة على هذه البنوك و الأوراق التجارية المسحوبة لصالحها و يعتبر البنك المركزي هو المسؤول على الإشراف عن غرفة المقاصة و يتم اجتماع ممثلي البنوك مرة على الأقل في اليوم.

أ- الإجراءات العملية لغرفة المقاصة:

تتضمن هذه الإجراءات جملة من الخطوات يمكن تلخيصها فيمايلي:

1- جمع و فرز الشيكات المسحوبة على كل بنك عضو في غرفة المقاصة .

2- جمع و تبويب الشيكات المستحقة لكل بنك مع إعداد ما يسمى بكشف حوافظ الإضافة.

3- جمع و تبويب الشيكات المستحقة على كل بنك مع إعداد ما يسمى بحوافظ الخصم.

4- مراجعة حوافظ الشيكات المسحوبة فيما بين البنوك مع التأكد من أن مجموع حوافظ الإضافة يكون ساو إلى مجموع حوافظ الخصم و عدد الشيكات و الأوراق التجارية المتعلقة بحوافظ الإضافة يكون مساويا إلى العدد المتعلق بحوافظ الخصم.

[1] عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 39-41.

ب- إعداد كشف المقاصة: بعد الإشهاد من الإجراءات السابقة الذكر يتم إعداد كشف المقاصة الذي تدرج فيه جميع حوافظ الإضافة و حوافظ الخصم مع تحديد المبالغ التي تحول إلى حساب كل بنك و المبالغ التي تخصم من حساب كل بنك أو تحمل عليه على مستوى البنك المركزي و هذا الكشف يكون كالتالي:

بنك الجزائر

غرفة المقاصة ....

تاريخ المقاصة........

المراقب...............

حوافظ الإضافة		البنوك	حوافظ الخصم		نتائج المقاصة		
عدد الشيكات	المبالغ		**عدد الشيكات**	المبالغ	مدين	دائن	الفرق
		A B C					
		المجموع			xxx	Xxx	0

إمضاء مراقبي المقاصة إمضاء مندوبي البنوك

ملاحظات :

1- حوافز الإضافة : يمثل مجموع الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى و المستحقة للبنك المعني التي يتم تحويل مبالغها فيما بعد إلى حسابات الزبائن المستفيدين.

2- حوافز الخصم: تمثل مجموع الشيكات و الأوراق المسحوبة على البنك المعني و المستحقة للبنوك الأخرى و التي يتم تحميلها فيما بعد على حسابات الزبائن الساحبين .

3- الشيكات المرفوضة: لا تدرج ضمن كشف المقاصة.

* و يتم تسوية الإلتزامات في غرفة المقاصة و تسجل لدى البنك و فق قيود ي البنك في دفاتره الخاصة و يتم كمايلي[1]:

إثبات القيم المستحقة للبنك و التي تستحق لدى غرفة المقاصة: و يتم كمايلي:

من ح/ غرفة المقاصة إلى ح/ محفظة السندات التجارية المحسومة ح/ الحسابات الجارية الدائنة إثبات القيم المستحقة	xxx	 xxx xxx

إثبات القيم المستحقة عليه لحساب غرفة المقاصة: و يتم كمايلي:[2]

من ح/ الحسابات الجارية إلى ح/ غرفة المقاصة إثبات القيم المستحقة على البنك لصالح غرفة المقاصة	xxx	 xxx

إثبات نتيجة المقاصة: و ذلك بجعل:

من ح/ غرفة المقاصة إلى ح/ البنك المركزي إثبات نتيجة المقاصة لحساب البنك المركزي	xxx	 xxx

---

[1] عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص: 277.
[2] عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص: 277.

<u>المطلب الرابع</u>: تحديد نتيجة الدورة المالية:[1]

يخضع تحديد الدورة المالية للمؤسسات المصرفية و المالية للقواعد العامة المنصوص عنها في المرسوم رقم 4665 تاريخ 26-12-1981 و على هذا الصعيد أعطت المادة 71 من المرسوم المذكور تحديدين للنتيجة نصت الفقرة الأولى منها: " تتمثل نتيجة الدورة المالية بالفرق بين وارداتها و أعبائها".

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة 17 الذكورة أعلاها أيضا على مايلي: " تتمثل نتيجة الدورة المالية من حيث المبدا بقيمة التغيير في الرسائل الخاصة بالمؤسسة بين آخر الدورة المالية و أولها بعد تنزيل قيمة التقديمات الجديدة منها و إضافة مسحوبات صاحب المؤسسات و توزيعات الأرباح على الشركاء".

<u>الفرع الأول</u>: القيود المحاسبية لعمليات الأعباء و الإيرادات:

أ- <u>الأعباء</u>:

أ-1- <u>الفوائد و العمولات المدفوعة على حساب الودائع</u>:

الودائع المجمدة شهريا تستفيد من الفائد نهاية كل شهر و تثبت محاسبيا كمايلي:

من ح/ فوائد مدفوعة إلى ح/ العملاء قيمة الفوائد لشهر	xxx	 xxx

* الودائع التي تستفيد من الفوائد على الفترات (مجمدة 3 أشهر أو 6 أشهر أو سنة) تحسب الفائدة شهريا بالقيد التالي[2]:

من ح/ فوائد مدفوعة إلى ح/ فوائد مستحقة غير مدفوعة قيمة الفائدة المستحقة لشهر	xxx	 xxx

[1] ناجي جمال " المحاسبة و العمليات المصرفية" (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت الحمراء، الطبعة 2، 2002)، ص ص: 225 – 226.

[2] فاجي جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 226-227.

* أعباء محفظة الأوراق المالية و التي تنتج عن انخفاض القيمة البيعية لهذه الأوراق عن القيمة الشرائية و تثبيت ذلك محاسبيا بالقيد التالي:

من ح/ الصندوق بقيمة بيع الأوراق المالية	xxx	
ح/ خسائر ناتجة عن بيع الأوراق المالية	xxx	
إلى ح/ محفظة الأوراق المالية		xxx
إثبات عملية بيع الأوراق المالية و الخسائر الناتجة		

أ-2- <u>أعباء أخرى</u>:

*** إيجارات:**

من ح/ إيجارات مدفوعة	xxx	
إلى ح/ العميل	xxx	xxx
رصيد زبون مشكوك بتحصيلها و الذي يقرأ معدوم		

*** <u>أعباء المستخدمين</u>:**

من ح/ أجور و رواتب	xxx	
إلى ح/ الصندوق		xxx

مخططات الإستهلاك : التي يتم احتسابها شهريا و تجعل لحساب الأعباء بالقيد التالي:

من ح/ مخصص استهلاك الأصل		
إلى ح/ مجمع استهلاك أصول ثابتة	xxx	
	xxx	xxx
قيمة استهلاك لفترة .... عن الأصل		

*** الضرائب على الأرباح[1]:**

و تحتسب هذه الضرائب في حالة تحقيق المصرف لأرباح و تحتسب بالنسبة المقررة من وزارة المالية و يكون القيد كالتالي:

من ح/ ضرائب على الأرباح إلى ح/ وزارة المالية (ضرائب مستحقة) قيمة الضرائب المتوجهة على أرباح العالم	xxx	 xxx

و عند الدفع الفعلي:

من ح/ مخصص استهلاك الأصل إلى ح/ مجمع استهلاك أصول ثابتة قيمة استهلاك لفترة .... عن الأصل	 xxx xxx	 xxx

ب- الإيرادات:

ب-1- فوائد و عمولات حسم السندات:

عند إجراء حسم سندات تجارية لأمر البنك تحتسب الفائدة مسبقا و تخصم من قيمة السندات الإجمالية و تودع بحساب فوائد مقبوضة مقدمة إضافة إلى العمولات الف و بنهاية كل فترة مالية (إعادة شهر) قيم تحويل حصة هذه الفترة من الفوائد و العمولات و ذلك بالقيد التالي:

من ح/ فوائد مقبوضة مقدما إلى ح/ فوائد مقبوضة (عن حسم سندات) حصة الفترة المالية من الفوائد على حسم السندات	xxx	 xxx

ب-2 – فوائد و عمولات الحسابات الجارية:

عند نهاية كل شهر تحتسب الفوائد و العمولات و المصاريف المستحقة على الحسابات الجارية و تحول مباشرة إلى إيرادات.

من ح/ العملاء (حسابات جارية) إلى ح/ العمولات ح/ المصاريف ح/ الفوائد	xxx	 xxx

---

[1] فاجي جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 228-229.

قيمة العمولات و المصاريف و الفوائد لشهر		

ب-3- عمولات مختلفة على الخدمات المصرفية [1]:

تقوم المصاريف بتقديم عدد من الخدمات و العملاء أو تتقاضى مقابل ذلك عمولات و إيرادات مختلفة على هذه العمليات مثل إصدار كفالات فتح اعتمادات إجراء تحويل، شراء أو بيع أوراق مالية...إلخ و يكون القيد كالتالي:

من ح/ الصندوق أو العميل	xxx	
إلى ح/ عمولات مقبوضة		xxx
قيمة العمولة المستحقة		

ب-4- إيرادات عمليات الإيجار:

من ح/ الصندوق	xxx	
إلى ح/ إيرادات الإيجار		xxx
قيمة الإيجار		

ب-5- إيرادات خارج الإستثمار:

من ح/ الصندوق أو العميل	xxx	
إلى ح/ الأصول الثابتة		xxx
ح/ أرباح ناتجة عن التفرع		xxx
قيمة مبلغ الأصل		

[1] فاجي جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 230-234.

خلاصة الفصل الثاني:

المحاسبة البنكية تستعمل لمعالجة مختلف البيانات الناتجة عن حركة الأموال و التدفقات التي تنشأ بين البنك و مختلف الأعوان الاقتصاديين حيث تقوم بتحديد مختلف العمليات و تسجيلها في الدفاتر المحاسبية وفق المخطط المحاسبي البنكي و ذلك لتحقيق القيم السليمة لمصروفات و إيرادات البنك الذي يتطلب مجموعة من التسويات الجردية وفقا لأساس الإستحقاق المحاسبي الذي تقتضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و إعداد الميزانية يكون في آخر كل شهر لمعرفة ربح أو خسارة البنك و في آخر السنة يتم تجميع مختلفة الميزانيات في ميزانية واحدة ، حيث تجسد فيها الوضعية الحقيقية و المركز المالي للمؤسسة المالية.

تمهيد الفصل الثالث:

و لنختم بحثنا هذا اخترنا أن يكون الفصل الأخير هو الجانب المحاسبي لمختلف مصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وظائفه وإبراز مدى أهميتها في تسيير مختلف نشاطات البنك فقمنا بإعداد بطاقة فنية شاملة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المبحث الأول تضمنت نشأنه وتعريفه وعرض هيكله التنظيمي، ومن ثم الدور الذي يلعبه هذا البنك في تنمية الاقتصاد الوطني ، آما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة الوكالة التي استقبلتنا لإجراء التربص وذلك بتقديمها وعرض هيكلها التنظيمي ودراسة مختلف المصالح الموجودة بها .اما المبحث الأخير فنتناول فيه التسجيل المحاسبي لعينة من العمليات التي تقوم بها الوكالة، وكيفية تحديد الناتج الصافي البنكي والنتيجة .

الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية « BADR»

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تأسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982م، وصدر في الجريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة في 16 مارس 1982، وظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA حيث كان يهدف إلى تمويل القطاع الفلاحي فبنك الفلاحة هو شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33 مليار دج حددت مدة حياته ب 99 سنة منذ تسجيله في السجل التجاري، مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، 17 شارع العقيد عميروش، له عدة فروع عبر كامل التراب الوطني حوالي 42 فرع جهوي وبإمكانه فتح وكالات أخرى عن طريق قرار مجلس الإدارة ، حاليا يملك 293 وكالة .

مراحل تطوره: مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاثة مراحل رئيسية و هي:

*__مرحلة 1988-1990:__ خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق البنكي ، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي .

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

* **مرحلــة 1991-1999 :** بموجـب قـانون النقـد والقـرض الـذي ألغـى مـن خلالـه التخصـص القطاعي للبنوك الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطـاع الفلاحـي الـذي تربطـه معـه علاقات مميزة ، إما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعـلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك ، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي

.

- تم الانخراط في نظام سويفت Swift لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية .
- تم وضع برنامج Sybu وهو برنامج يساعد على سرعة أداء العمليات البنكية من خلال ما يسمى Télétraitement إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية .
- بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر .
- إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية في وقت حقيقي .
- بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك C.B.

* **مرحلة 2000- 2004 :** تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد و استجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه والعمل على تطوير منتجاته وخدماته ، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة .

* **سنة 2000 :** تميزت بالتدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة ، وجعل نشاطها على مستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق ، كما قام البنك بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك بالاعتماد على المعايير العالمية في مجال العمل البنكي .

* **سنة 2001 :** سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة

بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات البنكية اتجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة .

* **سنة 2002:** تعميم تطبيق نموذج البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع الوكالات الرئيسية للبنك .

* **سنة 2003 :** في هذه السنة وتحت رعاية بنك الفلاحة والتنمية الريفية تخرجت أول دفعة للمتكلفين بالزبائن وفي نهاية العام تم فتح أول بنك جالس و هي وكالة عميروش بالجزائر .

* **سنة 2004 :** لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات البنكية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة ، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوم أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز ، كما عمل مسئولو بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع .

التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية :

هو مؤسسة مالية وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي وظيفته الرئيسية هي تجميع الفوائض المالية عن حاجة الجمهور – الأعوان الاقتصادية – بغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إليها لتمويل أصحاب العجز المالي ، وينص نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وانعكاسه ، وبعد صدور قانون النقد والقرض أصبح بنكا متعدد الخدمات .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

يركز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني وهذا من اجل خدمة زبائنها أينما كانوا حيث بلغ عددها حوالي 290 وكالة ولكل وكالة فروع والتي تتولى مهمة تنظيم وتسيير الوكالة ، تضم تركيبة البنك مديريات مركزية مختلفة حسب القطاعات وهذا مايوضحه الهيكل التالي :

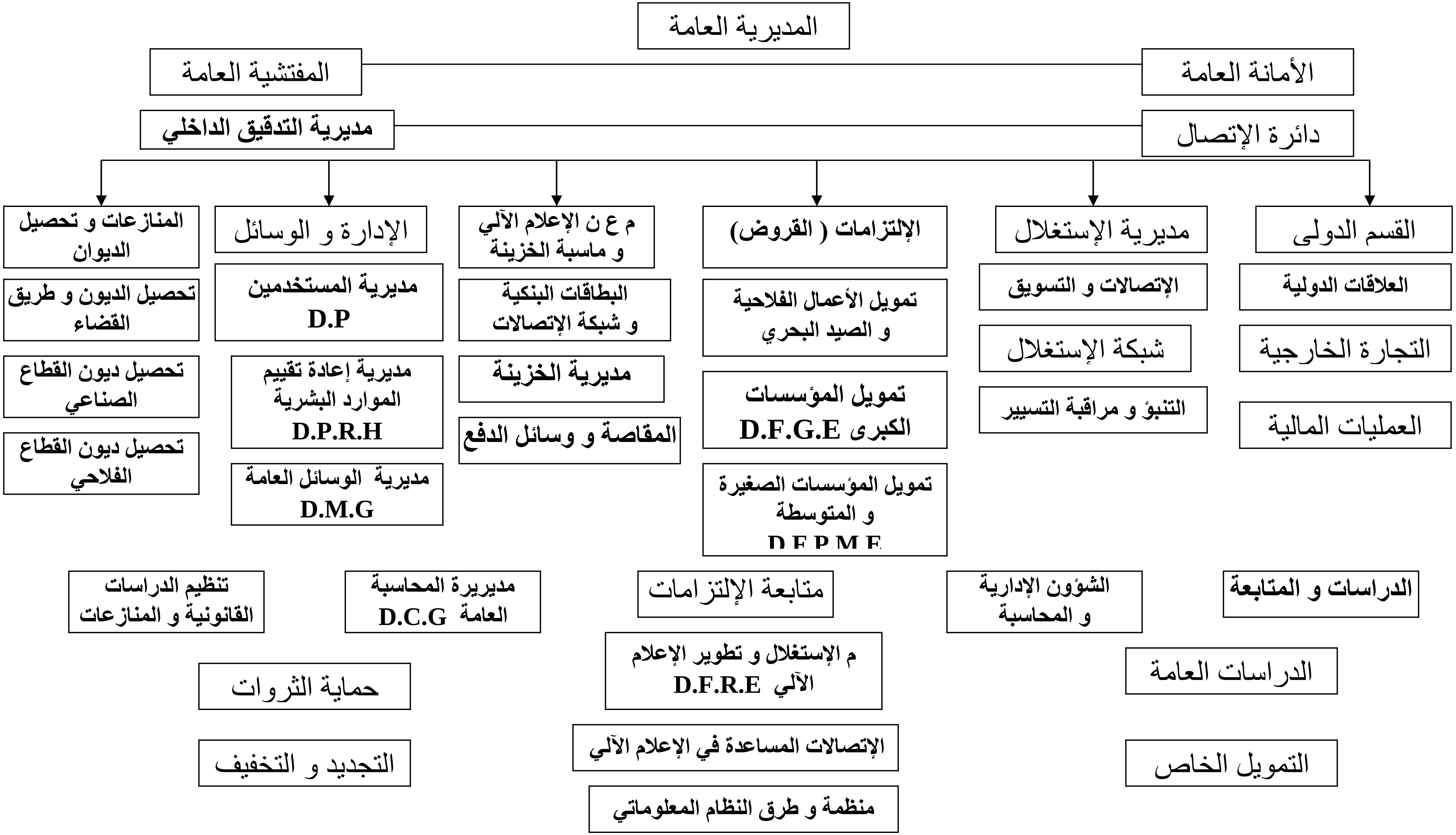

المديرية العامة
الأمانة العامة
المفتشية العامة
دائرة الإتصال
مديرية التدقيق الداخلي
القسم الدولى
العلاقات الدولية
التجارة الخارجية
العمليات المالية
مديرية الإستغلال
الإتصالات و التسويق
شبكة الإستغلال
التنبؤ و مراقبة التسيير
الإلتزامات (القروض)
تمويل الأعمال الفلاحية و الصيد البحري
تمويل المؤسسات الكبرى D.F.G.E
تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة D.F.P.M.E
م ع ن الإعلام الآلي و ماسبة الخزينة
البطاقات البنكية و شبكة الإتصالات
مديرية الخزينة
المقاصة و وسائل الدفع
الإدارة و الوسائل
مديرية المستخدمين D.P
مديرية إعادة تقييم الموارد البشرية D.P.R.H
مديرية الوسائل العامة D.M.G
المنازعات و تحصيل الديوان
تحصيل الديون و طريق القضاء
تحصيل ديون القطاع الصناعي
تحصيل ديون القطاع الفلاحي
الدراسات و المتابعة
الدراسات العامة
التمويل الخاص
الشؤون الإدارية و المحاسبة
متابعة الإلتزامات
م الإستغلال و تطوير الإعلام الآلي D.F.R.E
الإتصالات المساعدة في الإعلام الآلي
منظمة و طرق النظام المعلوماتي
مديريرة المحاسبة العامة D.C.G
تنظيم الدراسات القانونية و المنازعات
حماية الثروات
التجديد و التخفيف

المطلب الثالث: دور مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بنك تجاري":**

وهو مثل البنوك التجارية بإمكانه :

- فتح الحسابات لأي شخص قادر يتمتع بالأهلية .
- معالجة عمليات البنك قروض ، صرف ، خزينة .
- القيام بجمع ودائع التوفير والادخار .
- فتح ودائع متوسطة أو طويلة الأجل .
- التعامل ببطاقات الاعتماد .
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وسيلة للمراقبة ":**

يقوم بمراقبة مدى مطابقة التدفقات المالية للمؤسسة مع المخططات والبرامج المتعلقة بها ، وهذا تحت وصايا السلطات المعنية وكذلك يتدخل دوريا في وضعيتها وتسييرها المالي .المادة 04 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هي التي تحدد مجالات تدخله ،تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف إشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها في منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسيادة الحكومة :

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة .
- ترقية النشاطات الفلاحية كما تزوده الدولة بقروض اخرى قصد ضمان التمويل .

*** بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بنك التنمية "**

تكمن أهميته في المشاركة في ترقية النشاطات الفلاحية والصناعية والحرفية لهذا يجب إتباع الإجراءات للحصول على قروض الاستثمار ،وفق البرنامج المالي وتنفيذ للمخططات التنموية ، كما يساهم في تنمية العالم الريفي خاصة الأطباء والصيادلة .

*** بنك الفلاحة والتنمية الريفية " بنك للفلاحة " :**

ويقوم بتخصيص تمويله لـ :

- ✓ مزارع القطاع الخاص .
- ✓ صناعة العتاد الفلاحي .
- ✓ السكن الريفي .
- ✓ مركز تنظيم الغابات.
- ✓ الصيد البحري وتربية المائيات.
- ✓ تعاونيات تسويق المنتجات الصناعية والزراعية.
- ✓ تمويل البرامج الريفية.
- ✓ مشاريع الري الصغيرة.

<u>المبحث الثاني</u> : الدراسة الميدانية للوكالة البنكية 459 بالأخضرية .

<u>المطلب الأول</u> : نشأتها .

ظهرت ولاية البويرة بموجب القانون 04-09 المؤرخ في سنة 1984 المتضمن التقسيم الإقليمي للبلاد ،حيث تضم الولاية 45 بلدية حسب المادة 14 من القانون ، وتعتبر ولاية البويرة من أهم الولايات ذات الطابع الفلاحي وبالتالي نجد اتساعا في النشاط الفلاحي بحيث يضم هذا القطاع عدد كبير من الفلاحين خاصة في مراحل السبعينات وبداية الثمانينات نظرا للسياسة التي اتبعتها الدولة ، هذا ما ادى ودفع الهيئات المعنية بالأمر بفتح مديرية فرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

وكذالك الحال بالنسبة للوكالة البنكية بالاخضرية 459 وهذا في 20 ماي 1977 مقرها الرئيسي الطريق الوطني رقم 05 وحسب التصنيف الموجود في التنظيم الصادر في 199/09/04 وهوالامر 96-16 والخاص بالوكالات فقد صنفت الوكالة الى 05 أصناف A.B .C.D.E وذلك حسب نوعية وطبيعة وجودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة فالوكالة 459 تعتبر من الصنف "B" وتضم 15 موظفا موزعين على مختلف المصالح.

<u>المطلب الثاني</u> : الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية بالاخضرية رقم 459 صنف "B"

<u>الشكل رقم (5)</u>: الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية بالاخضرية رقم 459 صنف " B "

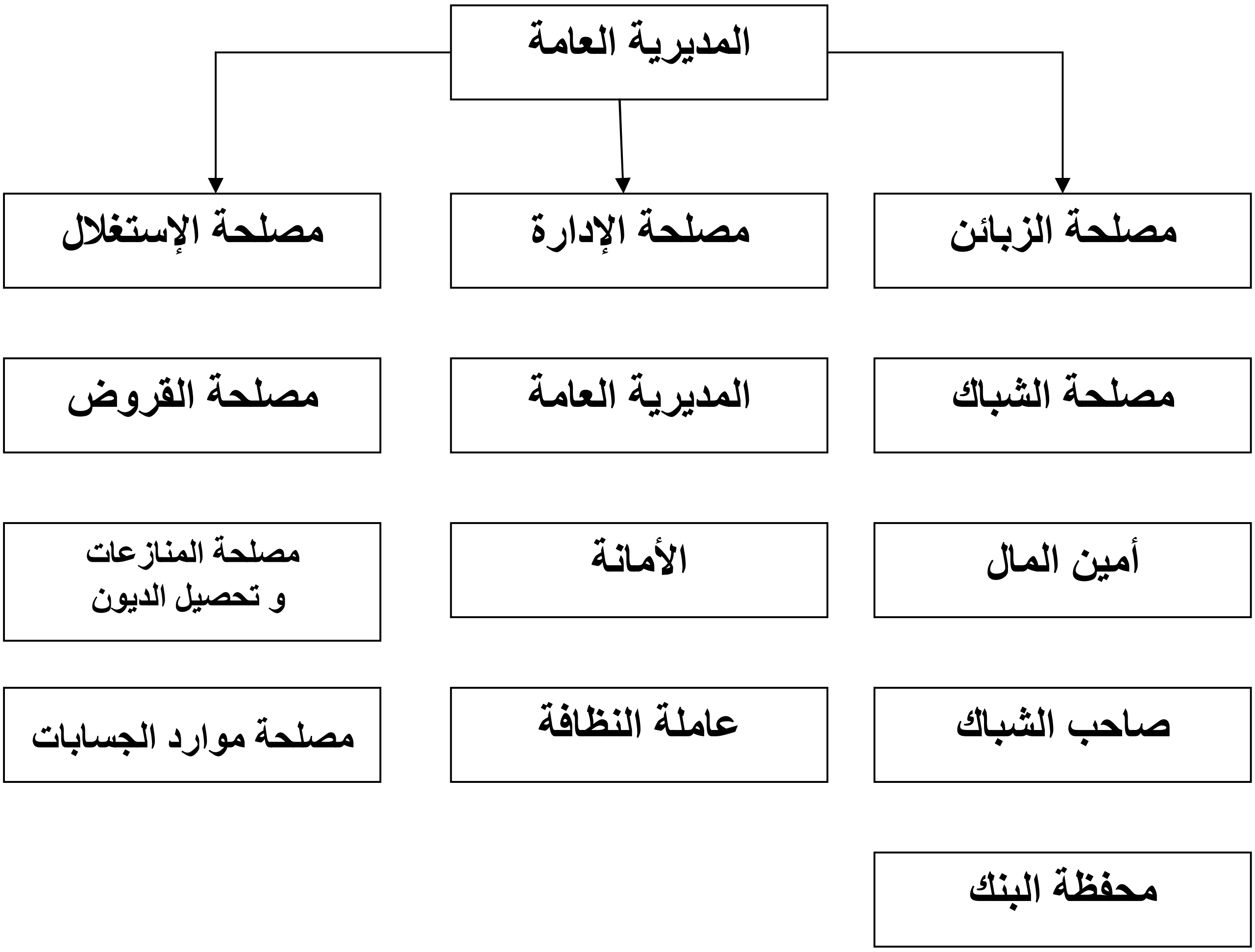

<u>المصدر</u>: وثائق البنك

المطلب الثالث : دراسة مختلف مصالح الوكالة .

- المديرية Direction :

تعتبر أهم مصلحة على مستوى الوكالة بحيث تشرف على كل المصالح الموجودة فيها ،يترأس هذه المصلحة المدير ومن جملة المهام التي يقوم بها نجد :

- استقبال الزبائن ومختلف المتعاملين مع البنك إذا كانوا في حاجة إليه .
- فحص حالة المستخدمين الانضباطية .
- يقوم بالتنسيق مع مختلف الوكالات والفروع الأخرى، سواء تعلق الأمر بالوكالات التابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية أو مختلف البنوك بهدف ضمان التسيير الفعال والحسن للوكالة .
- يتخذ مختلف التدابير التي يراها تخدم مصلحة الوكالة ، ومن بين هذه التدابير مثلا أن للمدير الحق في أن يقوم بإقفال أي حساب من حسابات الزبائن بناءا على سلطته التقديرية ، وبطرق قانونية في إطار المراجعة السنوية لحسابات الزبائن ، فمثلا إذا كان هناك زبون له حساب لم يقم بأية حركة لمدة طويلة وفيه رصيد قليل يقوم المدير بغلق حساب الزبون .

- مصلحة الزبائن :

هذه المصلحة تعتبر محورا لكل العمليات المالية التي يقوم بها البنك مع مختلف زبائنه لتسهيل مختلف العمليات المالية من جهة وضمان أموالهم من جهة أخرى ، لذلك وضع البنك مصلحتين تحت تصرف عملائه :

- مصلحة الشباك .

- محفظة البنك .

أ/ مصلحة الشباك :

أ-1- الشباك :

المستخدم في الشباك يعتبر أول شخص سؤول عن استقبال الزبائن والتعامل معهم حيث تنحصر مهمته في :

- يقوم بتعبئة العملاء بالمعلومات اللازمة التي يحتاجونها .

- مراقبة الصكوك المقدمة من طرف الزبائن بصفة دقيقة من حيث مطابقتها للشروط القانونية و بوضع الختم عليها ثم يرسلها إلى أمين المال.

أ-2 أمين المال :

يعتبر أمين المال الشخص الوحيد الذي له مصلحة خاصة به على مستوى الوكالة، بحيث يقوم بحساب وعد النقود وتسجيل القيود الخاصة بمصلحته، وعليه فمهمته تنحصر فيما يلي:

- سحب النقود من الزبائن :

يقوم أمين المال بإدخال النقود بصفة فعلية إلى صندوق الخزينة ، بعد أن يقوم بحسابها ومراقبتها ، ثم بعد ذلك يقوم بتقييد الحساب وإرساله إلى المستخدم في الشباك ليسجله في الحاسوب وبعدها يقوم المستخدم في الشباك بتسليم كشف الحساب إلى المودع .

- دفع النقود إلى الزبائن :

هي عملية إخراج النقود بصفة فعلية من الصندوق ، بحيث يقوم الساحب بملئ الصك بالمعلومات اللازمة ، ويوقع فيه من الجهتين مع كتابة المبلغ المراد سحبه . يقدم هذا الصك إلى

المستخدم في الشباك ليفحصه وبعدها يقيد العمليات ثم يمرر الصك إلى أمين المال وبعد فحصه هو الأخر يقوم بدفع المبلغ على الصك إلى الساحب ويقوم بتسجيل العملية عنده هو أيضا .

وفي آخر كل يوم يقوم كل من المستخدم في الشباك و أمين المال بمراجعة كل العمليات التي تمت ، بحيث يقوم كل منهما بمقارنة حسابية مع الأخر فان كان الحسابان لهما نفس الرصيد فهذا يعني أن العمليات صحيحة وان كان حساب أكثر من حساب أي وجود اختلال بينهما وعدم ظهور التوازن في الرصيدين هذا يعني أن هناك خطا يفترض البحث عنه لتسوية الحساب .

ب/ محفظة البنك la porte feuille:

تمثل هذه المصلحة الركيزة الأساسية لمصلحة الزبائن ، إذ تتكفل باستقبال الشيكات من الزبائن من مختلف الولايات والبنوك وهذا من اجل تسوية الوضعية المالية للزبائن ، وهذا من اجل عمليةالخصم l'exempte أو لعملية التحصيل L'encaissement ، ويتم تسليم هذه الشيكات سواء عن طريق الشباك أو عن طريق البريد وتكون هذه الشيكات إما مثمنة من المكان Sur place أو مثمنة خارج الموقع hors place ، وبالتالي فهي تهتم باستقبال الصكوك والسندات أو إرجاعها إلى مصادرها و هذا عن طريق البريد courrier ، و يتم هذا عن طريق وثيقة الربط بين الوكالات « liaison siège» التي تتضمن رموزا خاصة بكلا الطرفين ، ومن تلك الرموز ما هو ثابت ومتعارف عليه ومنها ما هو متغير وهذا من خلال إجراء عمليات حسابية، وتقوم هذه المصلحة بمايلي :

- تسليم الصكوك للخصم: Remise de cheque à l’esconpte

يعد الخصم قرض على المدى القصير إذ يخضع منح حق الخصم لدراسة دقيقة من طرف البنك .فالخصم هو الحصول على قيمة الورقة التجارية لدى البنك قبل موعد الاستحقاق ، ويأخذ البنك عمولته عن الفترة الممتدة ما بين يوم الخصم وتاريخ الاستحقاق ، فعند تسليم الشيك

للخصم من طرف الزبون مرفقا PF33 remise de chèque a l’exempte (تسليم الصكوك للخصم) يقوم صاحب المصلحة بالتأكد من :

1- اسم الزبون الذي له حق الخصم .

2 - التأكد من وثيقة 2PF33، الشيكات المودعة، قيمة كل شيك والقيمة الإجمالية لكل الشيكات المودعة.

3- كما يجب أن تكون الشيكات مشطوبة و موقعة من طرف الزبون ، بعد انتهاء عملية التحقيق يقوم صاحب المصلحة بالختم على الأوراق الثلاث من PF33 ،ثم يقدم النسخة الأولى للزبون وتبقى نسخة كأرشيف والنسخة الأخرى تقدم لمصلحة المحاسبة في المديرية الفرعية Succursale

وبعدها يتم تسوية الوضعية المالية للزبون بواسطة رموز تختلف حسب مكان الدفع .

-تسليم الشيكات للتحصيل : Remise de cheque à l’encaissement

فيما يخص عملية التحصيل قد تكون بتقديم الشيكات المرفقة بالوثيقة PF34 (ثلاث نسخ) ، فهذه العملية تختلف عن عملية الخصم بحيث في هذه الحالة لا يتم الحصول على قيمة الورقة التجارية إلا بعد التحقق من مدى توفر المبلغ في حساب صاحب الشيك، و تختلف مدة تحصيل قيمة الشيكات حسب مكان الدفع:

1- إذا كان صاحب الشيك و المستفيد زبونين في نفس الوكالة 48 ساعة .

2- إذا كان صاحب الشيك في وكالة مثمنة خارج الموقع 21 h/p يوم.

3 - إذا كان حساب صاحب الشيك في بنك اخرمن الموقع مثلا BNA بالبويرة 48 ساعة .

4- إذا كان حساب صاحب الشيك في بنك اخر خارج الموقع 23 يوم .في حالة ما إذا كان حساب صاحب الشيك مثمن خارج الموقع ثم ينتظر الرد ، يرسل الشيك مع شعار مصير PF160 avis de sort

ثم ينتظر الرد، فإذا كان بعدم الدفع يرجع الشيك مع PF160 و سبب عدم الدفع MOTIF DE NON PATEMENT –PF4 قيمة ارجاع الشيك للزبون.

ج / مصلحة الاستغلال :

وتتكون هذه المصلحة من ثلاث مصالح :

***المصلحة القانونية :Cellule juridique**

فيما يخص الشؤون القانونية فان مهام صاحب هذه المصلحة كثيرة ومتعددة نظرا لوجود تغيرات دائمة واحتجاجات من طرف الزبائن ، لذلك لا بد من سرعة تسويتها من طرف الوكالة وذلك قصد ضمان تعامل في إطار قانوني سليم بين الزبون والوكالة وهذه الحوادث :

1- ضياع شيك بنك الفلاحة والتنمية الريفية لزبون لدى الوكالة :

في هذه الحالة يبلغ الزبون الوكالة بذلك على مستوى الخلية القانونية ،وهذا عن طريق إتيانه بإعلان ضياع من طرف الشرطة ثم يعطي الزبون رقم ذلك الشيك ،ثم تسوى هذه العملية على مستوى جهاز الكومبيوتر وذلك عن طريق رمز خاص به ، إذ يصبح ذلك الشيك غير قابل للمخالصة وبعد ذلك يستلم الزبون دفتر شيكات أخر (في حالة ضياع دفتر كامل).

2-إذا لم يسدد زبون لدى الوكالة مستحقات اتجاه مصلحة الضمان الاجتماعي:

في هذه الحالة يقوم المكلف بالشؤون القانونية بتجميد رصيد الزبون إلى غاية تسديده لمستحقاته بعد ان ترسل وكالة العمل الاجتماعي إشعار بأنه سدد ما عليه من مستحقات ، وبعد ذلك يعاد فتح حساب الزبون حيث يسمح له باستمرار تعاملاته ونشاطاته مع الوكالة ، وهذا كله عن طريق اتفاق بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وباقي المؤسسات على المستوى الوطني مثل شركة التامين وغيرها .

3- التوكيل: procuration

في حالة ما إذا أدرج احد الزبائن توكيل احد أقاربه على حسابه ، فانه يقوم بوضع أو إعداد توكيل عند الموثق يقدمه بعد ذلك للمكلف بالخلية القانونية حيث تتم الإجراءات اللازمة وذلك عن طريق الوثيقة 310 التي يقدمها البنك .

4- الضمانات :

وهذه المسالة جد هامة وهي تلك الضمانات التي يقدمها الزبون من اجل اخذ قرض من الوكالة ، وهذه العملية تكون أيضا عن طريق التنسيق بين مصلحة القرض والمصلحة القضائية و مصالح العدالة ، وهذا في حلة مثلا رهن ملك معين لزبون وضمانه مقابل مبلغ القرض حيث يجب أن تكون قيمة هذا الملك مساوية أو تفوق قيمة القرض ، فتساعد المحكمة البنك في هذا الشأن لإعادة ديونه في حال انتهاء مدة استفادة الزبون من القرض ولم يستطع التسديد .

5- عدم تسديد الزبون مستحقات مصلحة الضرائب :
هنا تبلغ مصلحة الضرائب الوكالة قصد تجميد حسابه إلى غاية تسديد مستحقات الضرائب .

6- التعامل مع ورثة الزبون إذا كان له حساب في الوكالة :

عند وفاة احد زبائن الوكالة يطلب ورثته بالمبلغ الموجود في حسابه فتطلب منهم الوكالة ملف يتكون من :

شهادة عائلية ، شهادة وفاة ، شهادة عدم الخضوع للضرائب ، الفريضة .

يبعث هذا الملف إلى المديرية الفرعية ، هذه الأخيرة التي تقوم بإشعار جميع البنوك في الجزائر في حالة ما إذا كان على الزبون دين ، ثم تقوم الوكالة بإعطاء الورثة حقهم حسب الفريضة أي كل فرد يأخذ جزء من حقه لدى مورثه ويمكن للورثة توكيل شخص منهم بتسلم مستحقاتهم ثم يقسمونها فيما بينهم .

*** مصلحة القروض:**

تعتبر هذه المصلحة من المصالح التي لها وزن على مستوى الوكالة بحيث تعتبر كأداة لجلب العملاء. تقوم هذه المصلحة بتقديم قروض لفائدة الزبائن، قد تكون هذه القروض طويلة أو قصيرة المدى، وقد تتنوع هذه القروض حسب المجال التي تستخدم من اجله.من ذلك على سبيل المثال :

-القروض الفلاحية ومجالها القطاع الفلاحي .

- القروض التجارية.

- القروض الاستهلاكية (قروض الاستهلاك Crédit a la consommation) وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل ، استحدثت بموجب قرار وزاري مشترك بين وزارة

المالية والصناعة بهدف تسويق الإنتاج الوطني من جهة وضمان بقاء المؤسسات الاقتصادية العمومية في ظل اقتصاد السوق وتجنب البطالة من جهة أخرى .

- قروض خاصة بتدعيم سياسة تشغيل الشباب في إطار التمويل الثلاثي للمؤسسة المصغرة المنشاة من طرف الشباب

أصحاب المشاريع Crédit de l’emploi des jeunes.

- قروض الصيد البحري وتربية المائيات.

- قروض الاستثمار.

د /مصلحة الإدارة:

*** مصلحة المراقبة والمحاسبة:**

يشرف عليها موظف يقوم في أخر كل يوم عمل بمراقبة و متابعة كل العمليات المحاسبية التي تمت ويقوم بإجراء تصحيحات وتعديلات عليها قبل إرسالها إلى الفرع ، كما له الحق بإقفال أي حساب من حسابات الزبائن ، خاصة إذا كان الزبون له حساب ولم يقم بأية حركة لمدة طويلة وفيه رصيد قليل .

*** مصلحة الشؤون العامة :**

تهتم هذه المصلحة بصيانة ومراقبة المعدات والأجهزة المستعملة في الفرع.

***الأمانة:**

هي من المصالح الهامة على مستوى الوكالة ، بحيث تعتبر همزة وصل بين الإدارة والعمال وهي بذلك تعتبر عنصر حيوي للمؤسسة إذ تمثل الذراع الأيمن للمديرية وتنحصر مهام المستخدم في هذه المصلحة فيما يلي:

1- إعلام المدير بمختلف المكالمات الهاتفية التي تستقبلها.

2- تقوم بكتابة مختلف الوثائق و المطبوعات التي تكون تحت تصرف الزبائن أو مختلف العمليات التي يقوم بها البنك (جداول الحسابات) .

3- تستلم الطرود والرسائل الموجهة إلى الوكالة وتصادق عليها .

4- بعد آن يقوم الزبائن بتقديم ملف فتح الحساب في البنك تقوم مصلحة الأمانة بتسجيله في السجل الخاص لفتح الحسابات الجدد بعد أن تقوم بملئ الوثائق بالمعلومات اللازمة .

ونجد في الأمانة مختلف الوسائل للاتصال أهمها :

- الهاتف، الفاكس.

- آلة الرقن ، الحاسوب والطابعة .

- البريد (الصادر والوارد) .

هـ/ مصلحة فتح الحسابات :

مصلحة فتح الحسابات هي مصلحة موضوعة خصيصا تحت تصرف المتعاملين مع البنك، في حالة ماذا أراد أي شخص طبيعي او معنوي فتح حساب في الوكالة يتوجه مباشرة إلى هذه المصلحة بحيث تقوم هذه المصلحة بإعلامه عن الشروط المطلوبة لفتح حساب وأنواع الحسابات الموجودة في الوكالة .

توجد عدة أنواع من الحسابات في هذه المصلحة بالإضافة إلى ذلك للزبائن حق الاختيار في فتح حساباتهم سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة، ومن أهم أنواع الحسابات هنا نجد:

1/ حساب شيك Le compte chèque (200) :

هذا النوع من الحسابات موجه إلى كل من الأشخاص الطبيعية والمعنوية ذات الدخل المحدود ولفتح هذا الحساب يجب توفر :

أ- بالنسبة للشخص الطبيعي :

*طلب خطي

* شهادة عمل تثبت صحة الوظيفة .

*نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة .

*مبلغ مالي قدره : 1000 دج .

*الوثيقة 303 ووثيقة الإمضاء CA 10

ب- بالنسبة للشخص المعنوي:

* طلب خطي .

*نسخة من بطاقة التعريف

*عقد الإنشاء .

*قائمة المستخدمين.

*الوثيثيقة 303 والوثيقة CA 10.

2/ الحساب الجاري: Le Compte Courant (300)

لفتح هذا النوع من الحساب يجب توفر :

أ- بالنسبة للشخص الطبيعي :

*طلب خطي .

* نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة .

* نسخة من السجل التجاري.

* شهادة عدم الإخضاع للضريبة .

* المبلغ 10000 دج .

* الوثيقة 301 والوثيقة CA 10 .

ب- بالنسبة للشخص المعنوي:

*طلب خطي .

*نسخة من بطاقة التعريف .

*نسخة من BOAL (عقد الإشهار في الجرائد) .

*المبلغ 10000 دج .

*الوثيقة 302 والوثيقة CA 10 .

لفتح هذا الحساب لشخص معنوي يخضع لموافقة المصلحة القضائية في المديرية الفرعية

3/ حساب الادخار: Compte épargne

أ- دفتر الادخار: compte sur livret (251).

* طلب خطي .

* نسخة من بطاقة التعريف أو من رخصة السياقة .

* مبلغ 2000 دج .

* وثيقة 303 والوثيقة CA 10 .

ب – دفتر الادخار للصغار: compte épargne junior (281).

هذا النوع من الحسابات موجه للشباب المدخرين اقل من 18 سنة ،يجب توفر مايلي :

* طلب خطي .

* شهادة الميلاد .

*نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة للولي .

* مبلغ مالي قدره 500 دج.

*وثيقة خاصة للإمضاء .

*وثيقة إمضاء CA 10 .

4/ حساب بالعملة الصعبة : Compte devise (201).

ونجد خاصة من هذه الحسابات المتعاقدين يتلقون معاشهم بالعملة الصعبة ولذا يطلب منهم:

*طلب خطي .

*نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة .

*شهادة من مكان العمل تثبت المنحة بالعملة الصعبة .

* مبلغ 10 اورو فما فوق .

.CA 10 * وثيقة 303 والوثيقة

5/ حساب ودائع لأجل :Compte Dépots à terme (D A T)

إن حساب الودائع لأجل (DAT) موجها أساسا لأصحاب رؤوس الأموال للذين يريدون ادخارها سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة ، وأصحاب الحسابات 200-201 إذ يقوم هذا النوع من الحسابات على عقد بين البنك والزبون يتضمن معدل الفائدة السائدة ، تاريخ الاستحقاق و المبلغ المودع (10000) ، في هذه الحالة لا يحق للزبون سحب المبالغ المالية من هذا الحساب قبل انتهاء تاريخ وبعد انتهاء تاريخ الاستحقاق ، يستدعى(Doude caisse)الاستحقاق ، على عكس حالة سندات الصندوق الزبون من طرف البنك لسحب المبلغ المودع أو تجديد العقد .

إضافة إلى مهمة فتح الحسابات يقوم صاحب هذه المصلحة بغلقها وهذا في الحالات التالية:

1- بطلب من صاحبه .

2- موت صاحب الحساب .

3- سحب كل المبلغ الموجود (لا توجد في الحساب السيولة النقدية الكافية) .

<u>المبحث الثالث</u> : التسجيل المحاسبي للعمليات التي تقوم بها وكالة الاخضرية .

<u>المطلب الأول</u> : التسجيل المحاسبي لعمليات الصندوق .

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة الاخضرية خلال الثلاثي الأول من2012 :

***<u>الحسابات الجارية</u>:**

تقدم زبون معنوي للوكالة لفتح حساب جاري وأودع مبلغ 400000 دج ، وذلك بتاريخ 01/17 نقدا وبتاريخ 01/29/ سحب مبلغ 130000 التسجيل :

01/17 من ح/ الصندوق إلى ح/ حسابات جارية إيداع مبلغ 400000 دج في الحساب الجاري للزبون	400000	400000
01/29 من ح/ حسابات جارية إلى ح/ الصندوق	130000	130000

*** الحساب الجاري لفرع لدى البنك المركزي :**

راسل مدير الوكالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك المركزي من اجل تحويل مبلغ مالي بقيمة 2000000 دج لتغطية احتياجاتها في هذه الفترة .

(من الحساب الجاري للبنك المركزي) .

من ح / الصندوق إلى ح/ البنك المركزي (حساب جاري) قبض قيمة الأموال المحسومة من حسابه الجاري)	2000000	2000000

***حسابات الأجل :**

تقدم زبون إلى الوكالة وطلب تحويل مبلغ 100000 دج من حسابه الجاري إلى

ودائع لأجل وذلك بمعدل 2.5٪ سنويا.

من ح/ الحساب الجاري إلى ح/ ودائع لأجل عملية التحويل وفتح حساب ودائع لأجل	100000	100000
بعد سنة من ح/ ودائع لأجل إلى ح/ حساب جاري تحويل المبلغ إلى الحساب الجاري	100000	100000
من ح/ فوائد هي حسابات دائنة لأجل إلى ح/ حساب جاري تحويل الفوائد إلى الجانب الدائن للحساب الجاري 100000 (2.5٪)		

*** شراء وبيع العملة الأجنبية**

- عملية الشراء-

قامت الوكالة بشراء مبلغ 3000 اورو في 2012/02/21 حيث كان الصرف 1 اورو =

100.67 دج .

من ح/ مقابل العملة الصعبة (الدينار) إلى ح/ الصندوق 300 *100.67 = 302010 دج	302010	302010

عملية البيع.-

قامت الوكالة ببيع العملة الصعبة (اورو) لأحد زبائنها بقيمة 150 اورو في 2012/02/19 ، وكان سعر الصرف للبيع يقدر ب 106.87 دج والعمولة 200 دج .

من ح/ الصندوق إلى ح/ القيمة المقابلة للنقد الأجنبي ح/ الرسم ح/ عمولات تبديل مبلغ 150 اورو مع احتساب العمولة و الرسم	16264.5	 16030.5 34 200

بيع 150 اورو.

القيمة بالدينار

(106.87*150) = 16030.5 دج

العمولة 200 دج

الرسم (200*17٪) 34 دج

الرصيد = 16264.5 دج

<u>المطلب الثاني</u>: التسجيل المحاسبي لصندوق التوفير:

هو حساب لحفظ الأموال ويكون الاحتفاظ هنا بالفائدة أو بدون فائدة وذلك على حسب رغبة الزبون .

***أولا : بدون فائدة** : وهنا المبلغ يبقى ثابت دون أي زيادة والمبلغ الأدنى هو 10000 دج وهو 260/د .

<u>مثال</u> : تقدم زبون للوكالة لفتح دفتر الادخار والتوفير في 2012/03/04 وأودع مبلغ 150000.00 دج وكانت العملية بدون فائدة كما يلي

		03/04
	150000	من ح/ الصندوق
150000		إلى ح/ ودائع التوفير
		عملية الإيداع في حساب التوفير

وفي 2012/03/20 سحب مبلغ 50000 دج فكانت العملية كالأتي :

		/03/20
	50000	من ح/ ودائع التوفير
50000		إلى ح/ الصندوق
		سحب مبلغ 50000 دح من د/ دفتر الادخار

* **ثانيا: بالفائدة**: ويكون د/ 251 دائنا وكل ثلاثة أشهر تدخله فائدة حوالي 2.5 ٪ .

<u>مثال</u> : تقدم زبون للوكالة لفتح حساب دفتر التوفير في 2012/01/04 ، أودع مبلغ 40000 دج وفي 2012/02/15 وأودع مبلغ 40000 دج وفي 02/15 سحب الزبون مبلغ 15000 دج ، بمعدل فائدة 2.5 ٪ والفوائد تحسب في 03/31 .

حساب الفوائد:

من 04 -01 إلى 02/15 .

. 122.22 = 360 /44* ٪ 2.5*4000

من 02/15 غالى 03/31 .

. 74.65= 360 / 43*٪ 2.5*2500

01-04 من ح/ الصندوق إلى ح/ ودائع التوفير عملية الإيداع في حساب دفتر الادخار	40000	40000
01-15 من ح/ ودائع التوفير إلى ح/ الصندوق سحب مبلغ 15000 دج من حساب دفتر الادخار	15000	15000
03-31 من ح/ فوائد على حساب ودائع التوفير إلى ح/ احتياطي الفوائد المدنية على حسابات التوفير حساب وتسجيل الفوائد	196.87	196.87

المطلب الثالث : التسجيل المحاسبي لقسم القروض والاقتراضات

مثـال (1) : قامـت وكالـةBADR الاخضـرية فـي 09-01-2012 بـإقراض مبلـغ 2500000 دج لمدة 5 أيام لبنك التنمية المحلية فرع الأخضرية BDL بمعدل 9 %

فكان التسجيل كالأتي :

01-9 من د/ حسابات القروض العادية إلى د/ الحساب الجاري البنكي تقديم قرض لصالح بنك التنمية المحلية	2500000	2500000
من د/ الحساب الجاري البنكي إلى د/ القروض العادية د/ فوائد على القروض تسديد القرض	2502778	2500000 2778

<u>مثال (2)</u> : اقترضت الوكالة لبنك التوفير والاحتياط مبلغ 500000 دج لمدة شهرين بمعدل 6.5 ٪ والفوائد تحسب شهريا . وذلك في 02-03

من ح/ حسابات القروض لأجل إلى ح/الحساب الجاري البنكي تقديم قرض لبنك التوفير والاحتياط من ح/ حقوق مرتبطة إلى ح/ فوائد على القروض لأجل فائدة 31-03 (500000*6.5 ٪ *360/29)	500000 2618.05	 500000 2618.05
من د/ حقوق مرتبطة إلى د/ فوائد على القروض لأجل فائدة 31- 04 (500000*6.5 ٪ * 360/30)	2708.33	 2708.33

المطلب الرابع: التسجيل المحاسبي لقسم الحسابات الجارية ومركز العملاء

***الإيداعات عن طريق الشيكات**

. مثال (1): بتاريخ 03-03 أودع الزبون (أ) لفرع الاخضرية شيك بمبلغ 7000 دج

مسحوب على الزبون (ب) الذي لديه حساب جاري في نفس الفرع وفي 12-03 اشعر

الزبون (أ) بتحصيل الشيك .

03-03 من ح/ الحساب الجاري للزبون (أ) إلى ح/الشيكات قيد التحصيل عملية إيداع الشيك	7000	7000
03-12 من ح/ شيك قيد التحصيل إلى ح/ الحساب الجاري للزبون (ب) إثبات تحصيل قيمة الشيك	7000	7000

مثال (2) : بتاريخ 2012/01/19 أودع الزبون (أ) شيك بمبلغ 300000 دج وذلك

لتزويد حسابه الجاري ببنك الفلاحة ، هذا الشيك مسحوب على الزبون (ب) الذي له

حساب جاري في القرض الشعبي الجزائري .

01/19 من ح/ شيكات قيد التحصيل إلى ح/ الحساب الجاري للزبون (أ) ع الشيك	300000	300000
من ح/ غرفة المقاصة إلى ح/ الحساب شيكات التحصيل إرسال الشيك لغرفة المقاصة	300000	300000

المطلب الخامس : تحديد النتيجة

جدول حسابات النتائج :

الإيرادات **Les Produits**	المبالغ
إيرادات الاستغلال البنكي	6191306.93
على العمليات مع المؤسسات المالية على العمليات مع الزبائن	275830.93 5915476.77
إيرادات الأوراق المالية ذات العائد المتغير	874100
عمولات	78228.13
إيرادات أخرى للاستغلال البنكي	15000
إيرادات خارج الاستغلال البنكي	303196.07
مجموع الإيرادات	7461831.13
نتيجة الدورة	1365161.27

النفقات Les Charges	المبا لغ
نفقات الاستغلال	
نفقات على العمليات مع الزبائن نفقات على العمليات على أعمال الصرف نفقات التشغيل	3906699.77 504.17 75693.91
نفقات الخدمات	1939066.19
نفقات صيانة نفقات نقل نفقات مقاصة الكترونية نفقات أخرى	759350.22 153700 647230 378785.97
مصاريف المستخدمين	331015.06
مخصصات المؤونات والامتلاكات	22981.24
أعباء خارج الاستهلاك	1190234.08
مجموع النفقات	7466195.02

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا للجانب التطبيقي المتمثل في المعالجة المحاسبية لمختلف الوظائف المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة الاخضرية" التي تم من خلالها معرفة مدى أهمية المحاسبة في تسيير مختلف الوظائف التي تشكل نشاط البنك ،وبدورها لا تختلف كثيرا عن المحاسبة العامة إلا في كونها تتميز بالتعدد والتفرع والتشابك في تسجيل القيود المزدوجة وهذا راجع إلى المميزات التي تنفرد بها العمليات المصرفية من تعدد وسرعة ودقة في انجاز مختلف الوظائف ، وتجدر بنا الإشارة بأن نجاح أقسام البنك في تسيير مختلف أعمالها يتوقف بالضرورة على المحاسبة التي بفضلها يمكن ترجمة مختلف العمليات المصرفية لتقديمها في صورة أفضل للمسؤولين لاستعمالها كأداة رقابية فعالة و وسيلة لاتخاذ القرارات .

الخاتمة العامة

ما يمكن استقطابه من هذه الدراسة كحوصلة عامة لكل ما تطرقنا إليه إبراز الدور الذي تؤديه المحاسبة البنكية في التسيير البنكي،إننا أردنا التطرق إلى العمليات البنكية و كيفية التسجيل السليم لها محاولين في نفس الوقت تبيان مدى أهمية النظام المحاسبي لطبيعة أنشطة البنوك المتميزة في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق وما يطبعه من منافسة حادة.

أما النتائج التي توصلنا لها في هذا البحث نصوغها كالأتي:

-البنوك تمثل صناعة ذات خصائص فريدة و متميزة،مما يتطلب دراسة هذا النوع من المنشآت دراسة وافية و التعرف على نظمها ووسائلها.

-تتميز عمليات البنوك بكثرتها و تشابهها ومعدل تكرارها (مثل عمليات الإيداع و السحب) لذلك يتميز النظام المحاسبي في البنوك بتعدد السجلات و الكشوف الإحصائية ،حيث يتم استخراج أرصدة بعض الحسابات اليومية على اثر إتمام كل عملية من العمليات مثل: الحسابات اليومية الجارية أو حسابات التوفير و استخراج أرصدة جميع حسابات المصرف وعمل ميزان المراجعة.

-يتكون الجزء الأكبر لإرادات البنوك من الفوائد و العمولات مقابل الخدمات البنكية المقدمة للعملاء مما يحتاج إلى دورات مستندية و نظام محاسبي يختلف عنه في المشروعات التجارية و الصناعية.

-إن إدخال الإعلام الآلي في النظام المصرفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعد ربحا هاما للوقت،إذ انه كفيل بتزويد الموظفين و بانتظام كل المعطيات المحاسبية و المالية الضرورية لتقديم خدمات أفضل للزبائن.

-إن تصميم نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية بنكية تربط بين مختلف الوكالات أدى إلى تسهيل المعاملات المصرفية.

و بناءا على هذه النتائج التي توصلنا إليها فإننا سوف ندرج بعض الاقتراحات و التوصيات:

*محاسبة البنوك بحاجة إلى إعادة تنظيم شامل وذلك بوضع نظام محاسبي موحد للبنوك الجزائرية و كذلك وضع مخطط واضح المعالم يتماشى مع متطلبات العصر الحديث و يستعمل في الأوساط العملية.

*يجب على البنك المركزي باعتباره بنك البنوك أن يلعب دوره كاملا في مراقبة البنوك و المؤسسات المالية بصفة دائمة و دقيقة خاصة فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المتبع من قبل البنوك و توجيهها في الوقت المناسب.

*على البنوك إتباع الأساليب و الطرق الحديثة و استعمال الوسائل المنظورة وهذا لتسهيل العمل و تحقيق رغبات الزبائن وتحقيق السرعة المطلوبة.

*الشفافية على العمليات المصرفية و ذلك لعدم تكرر الفضائح المالية التي تسجلها البنوك بالتحكم في التسيير و المراقبة.

قائمة المراجع

قائمة الكتب بالغة العربية:

*إبراهيم الأعمش،أسس المحاسبة العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة2، 1992.

*أبو الفتوح علي فضالة،أساسيات المحاسبة المالية و التكاليف و المراجعة،عابدين القاهرة،1996.

*احمد نور،احمد بسيوني شحادة،محاسبة المنشئات المالية،بيروت 1987.

*احمد طرطار،تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1999.

*انس البكري، وليد صافي،النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق،دار المستقبل، عمان،الطبعة1، 2009.

*أسامة كامل،عبد الغاني حامد،النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية،البحرين،2000.

*أسامة محمد الغولي،مجدي محمد شهاب،مبادئ النقود و البنوك،دار الجامعة الحديثة للنشر،الإسكندرية،1997.

*بويعقوب عبد الكريم،أصول المحاسبة العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.

*بو يعقوب عبد الكريم،أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي البنكي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة4، 2008.

*بخزار بعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر الطبعة3، 2005

*حسين جمل البديري،البنوك مدخل محاسبي و إداري ،الوراقة للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة1، 2003.

*حنفي عبد الغفار، تنظيم إدارة البنوك،المكتب العربي الحديث،2000.

*خالد أمين عبد الله،العمليات المصرفية الحديثة ،دار الجامعة،2000

*خيرت حنيف،محاسبة البنوك،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت.

*سليمان بوذياب،النقود و البنوك ،مصر المؤسسة الوطنية للدراسات و النشر والتوزيع،1996.

*شاكر القز ويني ،محاضرات في الاقتصاد و البنوك،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة2، 1992.

*شبايكي سعدان،تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة3، 1997.

*عبد الحليم كراجة،محاسبة البنوك،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان،2000.

*عبد الرزاق شحادة،محاسبة المنشآت المالية،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان ،الطبعة1، 1998.

*عبد الفتاح صحن،مبادئ المحاسبة بين النظرية و التطبيق،مؤسسة شياب الجامعية الإسكندرية ،دون تاريخ.

*عثمان الأميرة،محمود السيد سليمان،أنظمة المحاسبة المتخصصة،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2001.

*عقيل جاسم عبد الله،النقود و البنوك،الجامعة المفتوحة،الطبعة1، 1994.

*فائق شقير،عاطف الأخرس،عبد الرحمان سالم،محاسبة البنوك،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،2002.

*محمد بوتين،المحاسبة العامة للمؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

*محمد عبد الفتاح الصيرفي،إدارة البنوك،دار المناهج للنشر و التوزيع،الطبعة1 ،2007.

*نجا اسامة محمد الفولي،مجدي محمد شهاب ،مبادئ النقود و البنوك دار الجامعة الحديثة للنشر،الاسكندرية،1997.

قائمة رسائل الليسانس و الماجستير:

*دنون كريمة،قرايشي سعاد،المحاسبة البنكية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية و المحاسبة،جامعة بومرداس،2006.

*زكريني الوناس،زكريني حسين،سعيدي و لعيد،محاسبة البنوك،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس،2003.

*سفيان حمادوش،عبد القادر بوعلام،سمير بن نقادي،مستلزمات تنميط المخطط المحاسبي البنكي الجزائري وفقا للمعايير المحاسبية الدولية،مذكرة لنيل شهادة الليسانس،علوم تجارية و مالية،المدرسة العليا للتجارة،دفعة جوان2005.

*عمران كهينة ،بلخوص سميرة،النظام المحاسبي في القطاع البنكي ،مذكرة لنيل شهادة الليسانس،2006.

الجرائد:

*الجريدة الرسمية،العدد76 ،ملحق بالنظام رقم 09-04 الصادرة في 29 ديسمبر 2009

.

قائمة الكتب بالغة الفرنسية:

premier ¡*Hocine bouchiob precie de comptabilité bancaire

.alger ¡imprime 5 madaoui'sous les presse de l¡édition